

إدارة التعليم الحكومي في السعودية (من البدايات إلى التنظيم 1926-1939)

د. سعود غسان البشر
جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: salbsheer@KSU.EDU.SA

سلطان سعيد الزهراني
طالب دراسات عليا، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

عبدالعزیز بن محمد السماعيل
طالب دراسات عليا، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

عبدالعزیز سليمان المطرودي
طالب دراسات عليا، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأنظمة التعليمية والتنظيمات الإدارية المؤثرة على مسيرة التعليم الحكومي في بداياته، تحديداً في الفترة ما بين عام 1926، وهي السنة التي شهدت تأسيس أول مديرية للمعارف، إلى عام 1939، وهو العام الذي صدر فيه أول نظام خاص للمدارس الحكومية، وهو نظام المدارس الأميرية. ووجدت الدراسة أن مديرية المعارف كانت في البداية مسؤولة عن التعليم في منطقة الحجاز فقط، ثم توسعت لتشمل جميع أنحاء المملكة بعد اكتمال توحيد البلاد. وصدر عدة أنظمة تعليمية خلال هذه الفترة، من بينها نظام مجلس المعارف لعام 1927 ونظام توحيد المناهج لعام 1927 بالإضافة إلى نظام المدارس لعام 1929، الذي كان يشمل المدارس الحكومية والأهلية. ووجدت الدراسة أنه بعد اكتمال توحيد البلاد على يد الملك عبدالعزيز، تم تكليف مديرية المعارف بالإشراف على قطاع التعليم في جميع أنحاء البلاد بعد أن كان دور المديرية الإشراف على التعليم في الحجاز فقط. وقد صدرت عدة أنظمة في فترة ما بين عام 1932، وهو العام الذي تم تكليف مديرية المعارف فيه بالإشراف على جميع قطاعات التعليم في البلاد باستثناء قطاع التعليم العسكري، وعام 1939. وأهم نظام صدر في تلك الحقبة هو نظام مديرية المعارف لعام 1938 ونظام المدارس الأميرية لعام 1939، وهو النظام الذي حل محل نظام المدارس السابق. واستعرضت الدراسة الكثير من التفاصيل المتعلقة بالتنظيمات الإدارية في مديرية المعارف في المرحلة التاريخية الممتدة بين عامي 1926 و1939.

الكلمات المفتاحية: الأنظمة التعليمية، تطور التعليم، مديرية المعارف، تاريخ التعليم.

The Management of Public Education in Saudi Arabia (From Inception to Organization 1926-1939)

Dr. Saud Ghassan Al-Bisher
King Saud University, Saudi Arabia
Email: salbsheer@KSU.EDU.SA

Sultan Saeed Al-Zahrani
Graduate Student, King Saud University, Saudi Arabia

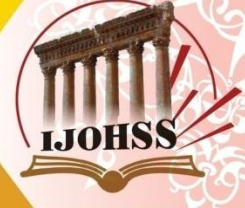
Abdulaziz bin Mohammed Al-Samaeel
Graduate Student, King Saud University, Saudi Arabia

Abdulaziz Sulaiman Al-Matroudi
Graduate Student, King Saud University, Saudi Arabia

ABSTRACT

This study aims to identify the educational systems and administrative regulations that influenced the course of public education in its early stages, specifically during the period from 1926, the year that witnessed the establishment of the first Directorate of Education, to 1939, the year in which the first specific system for public schools, the Princely Schools System, was issued. The study found that the Directorate of Education was initially responsible for education in the Hijaz region only, then expanded to cover the entire Kingdom after the unification of the country was completed. Several educational systems were issued during this period, including the Board of Education System of 1927, the Curriculum Unification System of 1927, in addition to the School System of 1929, which included both public and private schools. The study found that after the unification of the country by King Abdulaziz, the Directorate of Education was tasked with supervising the education sector throughout the entire country, whereas previously it had only supervised education in the Hijaz. Several systems were issued between 1932, the year the Directorate of Education was tasked with overseeing all education sectors in the country except for military education, and 1939. The most important systems issued during that period were the Directorate of Education System of 1938 and the Princely schools System of 1939, which replaced the previous school system. The study reviewed many details related to the administrative regulations in the Directorate of Education during the historical period from 1926 to 1939.

Keywords: educational systems, education development, education directorate, history of education.



المقدمة

تحتفل المملكة العربية السعودية قريباً بمرور قرن على بداية التعليم الحكومي في البلاد. وقد أنشئت مديرية المعارف عام 1926 لتنظيم شؤون التعليم، وكانت في البداية مخصصة لإدارة المدارس في الحجاز. ومع اكتمال تأسيس المملكة وإطلاق اسم المملكة العربية السعودية عليها، أسندت إلى مديرية المعارف الإشراف على قطاع التعليم في جميع أنحاء البلاد (الحقيل، 1406: وزارة المعارف، 2003). ولم تكن مهمة تأسيس المدارس الحكومية مهمة يسيرة في السنوات الأولى، حيث عانت المملكة من أزمات مالية حادة أثرت على تمويل التعليم، حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ورغم بدء تصدير النفط بكميات تجارية عام 1939، إلا أن الإيرادات لم تكن ذات أثر اقتصادي كبير بسبب انخفاض سعر النفط وتعطل التجارة والصناعة في العديد من دول العالم نتيجة الحرب وآثارها (السلمان، 1999). لكن الإصرار السياسي للمملكة بقيادة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ساهم في نجاح حركة التعليم الحكومي.

وبجانب العقبات المالية، واجهت المدارس الحكومية تحديات فكرية من بعض فئات المجتمع. فقد اعترض بعض رجال الدين ورجال البادية على تدريس مواد مثل الرسم واللغات الأجنبية والجغرافيا. اعتبروا أن الرسم هو تصوير محرم، وأن تدريس اللغات الأجنبية، خصوصاً الإنجليزية، قد يعرض الطلاب لعقائد وعلوم فاسدة. كما كانوا يعترضون على معلومات الجغرافيا المتعلقة بكروية الأرض ودورانها والنجوم والكواكب، والتي اعتبروها من علوم فلاسفة اليونان الملاحدة. وكان رجال الدين ورجال البادية يفضلون التعليم التقليدي في الكتاتيب، الذي يركز على علوم الدين واللغة فقط. رغم ذلك، أصر الملك عبد العزيز على تبني التعليم الحديث، وحصل على دعم وتأييد العديد من رجال الدين ورجال البادية لتحقيق ذلك، مما ساهم في وضع المملكة على طريق التعليم الحديث (الزهراني، 2006).

وتهدف الدراسة إلى استعراض التنظيمات الإدارية لمديرية المعارف في الفترة ما بين عام 1926، وهو العام الذي تأسست فيه مديرية المعارف، إلى عام 1939. وقد تم اختيار هذه المرحلة لمعرفة التطورات في مسيرة التعليم النظامي الحكومي في المملكة قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية التي أثرت على اقتصاديات العالم بما فيها المملكة، حيث انخفضت إيرادات النفط وقل عدد الحجاج. يُذكر أن التعليم غير النظامي الممول حكومياً كان أيضاً من أشكال التعليم في عهد الملك عبد العزيز، حيث أرسل طلاب العلم للبوادي والهجر التي أمر ببنائها الملك لتوطين سكان البادية بقصد تعليمهم، خاصة العلوم الشرعية، لكن تهتم هذه الورقة العلمية بدراسة تطور الأنظمة والتنظيمات الإدارية لمديرية المعارف بين عامي 1926 و1939.

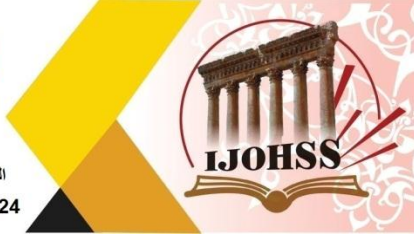
أسئلة الدراسة:

1. ما هو واقع الأنظمة التعليمية والتنظيمات الإدارية المؤثرة في المدارس الحكومية في السعودية خلال الفترة من عام 1926 إلى 1931؟ 2
2. ما هو واقع الأنظمة التعليمية والتنظيمات الإدارية المؤثرة في المدارس الحكومية في السعودية خلال الفترة من عام 1932 إلى 1939؟

أهداف الدراسة:

وتهدف الدراسة إلى التعرف على:

- تطور الأنظمة التعليمية في السعودية ما بين عامي 1926 و1939
- نظام مجلس المعارف العامة
- نظام المدارس لعام 1929
- التحديات التي واجهت مديرية المعارف في سنواتها الأولى
- تطور الإشراف التربوي
- نظام المدارس الأميرية لعام 1939
- التشابهات والفروق بين نظام المدارس لعام 1929 ونظام المدارس الأميرية
- تطور معتمديات المعارف العامة



- مديري المعارف العامة
- إنجازات مديرية المعارف في تأسيس المدارس الحكومية

ترجع أهمية الدراسة لعدة نقاط وهي:

- أنها الدراسة الأولى التي تركز على الأنظمة والتنظيمات المتعلقة بالمدارس الحكومية في فترة ما بين تأسيس مديرية المعارف في الحجاز، والتي أصبحت مسؤولة عن شؤون التعليم في جميع المملكة العربية السعودية، وبين فترة صدور نظام المدارس الأميرية الذي صدر في عام 1939، وهو أول نظام مفصل ينظم العمل في المدارس الحكومية السعودية، حيث أن نظام المدارس لعام 1929 كان نظامًا يشمل المدارس الحكومية والأهلية، وكانت المديرية معنية بقطاع التعليم في الحجاز.
- اهتمت الدراسة بالرجوع للمصادر الأولية وهي الصحيفة الرسمية للدولة، وهي جريدة أم القرى عند مراجعة الأنظمة التعليمية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج البحثي التاريخي الوصفي والتحليلي لمناسبته لأسئلة وأهداف الدراسة. وقد تم الاعتماد بشكل كبير على صحيفة أم القرى، وهي الصحيفة الرسمية للدولة منذ عهد الملك عبد العزيز وحتى اليوم. ساعد نشر المركز الوطني للوثائق والمحفوظات جميع أعداد صحيفة أم القرى على موقعه الرسمي على الإنترنت في الاطلاع وأخذ المعلومات من المصدر الرسمي، مما يعطي قيمة مضافة لهذا البحث. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام المنهج التحليلي لفهم وتحليل الأنظمة التعليمية. كما استفادت الدراسة بشكل كبير من كتب التعليم في عهد الملك عبدالعزيز المؤرخ الأستاذ الدكتور محمد السلطان وهو من إصدارات دار الملك عبدالعزيز.

النتائج

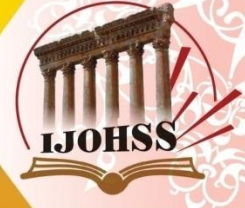
يمكن تقسيم التنظيمات والأنظمة في هذه الورقة العلمية إلى مرحلتين: المرحلة الأولى تمتد ما بين عامي 1926 إلى 1931، حيث كانت مديرية المعارف مسؤولة عن شؤون التعليم في الحجاز فقط. المرحلة الثانية: بعد اكتمال توحيد المملكة العربية السعودية تم توسيع صلاحيات المديرية لتشمل إدارة شؤون التعليم في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية، وتغطي المرحلة ما بين عامي 1932 إلى عام 1939.

المبحث الأول

المرحلة الأولى: تطور الأنظمة والتنظيم في إدارة التعليم الرسمي الحكومي قبل توحيد المملكة العربية السعودية (1926-1931)

1. تأسيس مديرية المعارف عام 1926:

في شهر مارس من عام 1926، صدر قرار ملكي من ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها، عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، بإنشاء مديرية عمومية للتعليم في الحجاز فقط. و بعد اكتمال توحيد المملكة، توسعت مسؤوليات هذه المديرية لتشرف على التعليم في جميع أنحاء البلاد (الفقيه، 1994: مقداي، 1985). تحولت هذه الإدارة لاحقاً إلى وزارة المعارف في عام 1953، وكان أول وزير لها الأمير فهد بن عبد العزيز رحمه الله، الذي أصبح الملك لاحقاً. اليوم تُعرف الوزارة باسم وزارة التعليم (النشر، 2023؛ السلطان، 1999؛ السلامة، 2020؛ ددع، 2022). وقد أولى الملك عبد العزيز اهتماماً كبيراً بالتعليم الحديث، فبالرغم من عدم مرور سنة واحدة على استعادته للحجاز، أمر بتأسيس مديرية للمعارف لتكون نواة لنشر التعليم والإشراف عليه. نشأ الملك عبد العزيز محباً للعلم، وعُرف عن الإمام عبد الرحمن بن فيصل تربيته لأبنائه تربية ذات صلة بالدين والعلم.



كان الملك عبد العزيز من بين هؤلاء الأبناء، حيث اهتم والده بتعليمه منذ صغره. تلقى العلم، خصوصاً العلم الشرعي، على يد عدد من العلماء. تعلم القراءة والكتابة وقراءة القرآن وحفظ جزءاً منه، بالإضافة إلى اكتساب مبادئ التربية والسياسة من والده. عندما كبر، كان يتردد على العديد من العلماء لمواصلة تعليمه، وعندما انتقل إلى الكويت، تلقى مزيداً من التعليم هناك (السلامة، 2020). ومن الشواهد على عناية الملك عبد العزيز بالتعليم وإيمانه بأهميته، أنه بادر بإرسال بعثات خارجية في السنوات الأولى من استعادة الحجاز، ودعا العديد من المثقفين المتعلمين العرب ليكونوا مسؤولين في الدولة مثل حافظ وهبة، ويوسف ياسين، وفؤاد حمزة، لمعرفة بأهمية التعليم. كان اهتمام الملك المؤسس بالتعليم واضحاً على الرغم من المصاعب والتحديات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي كانت تواجه الدولة في بداياتها. عند تأسيس إدارة للتعليم النظامي والتي سميت مديرية المعارف العمومية في عام 1926، لم تكن هناك مصادر تمويل كافية للتعليم. ومع ذلك، تدل الأنظمة الأولى للنظام التعليمي على مجانيته وإتاحته للجميع، مما يظهر حرص الملك عبد العزيز على أهمية التعليم في تطوير الموارد البشرية في البلاد (البشر، 2023؛ السلطان، 1999؛ السلامة، 2020).

2. التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية لعام 1926 وأثارها في التعليم الحكومي:

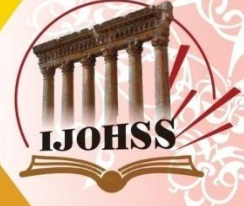
في نهاية أغسطس من عام 1926، صدرت التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية، وهي أشبه بنظام الحكم أو الدستور في المملكة الحجازية فقط دون غيرها من المناطق وذلك قبل اكتمال توحيد المملكة العربية السعودية. نشرت هذه التعليمات في الصحيفة الرسمية أم القرى في العددين 90 و91. تضمنت التعليمات الأساسية تسعة أقسام تشمل 79 مادة، حيث يتناول القسم الخامس أمور المعارف العمومية، ويضم ثلاث مواد هي: المادة الثالثة والعشرون، والرابعة والعشرون، والخامسة والعشرون.

- تنص المادة الثالثة والعشرون على أن مهمة المعارف العمومية هي نشر العلوم والمعارف والصناعات، وافتتاح المكاتب والمدارس، وحماية المعاهد العلمية، مع العناية الفائقة بأصل الدين الحنيف في كافة أنحاء المملكة الحجازية.
- تنص المادة الرابعة والعشرون على أن أمور المعارف العمومية تُدار من قبل مديرية مرتبطة بالنيابة العامة.
- أما المادة الخامسة والعشرون، فتتص على أن يتم سن قانون المعارف العمومية وتطبيق أحكامه تدريجياً، ويكون التعليم الابتدائي مجاناً في جميع أنحاء المملكة.

3. نظام مجلس المعارف لعام 1927م:

في شهر محرم سنة 1346 هـ، الموافق لشهر يوليو من عام 1927، صدر أول نظام لمجلس المعارف ونُشر في صحيفة أم القرى في العدد 137. تضمن هذا النظام ست مواد:

- المادة الأولى: يتألف مجلس المعارف تحت رئاسة مدير المعارف العمومية.
- المادة الثانية: يتألف مجلس المعارف من ثمانية أعضاء، بالإضافة إلى الرئيس، ويُعينون بأمر ملكي، بحيث يكون أربعة منهم من كبار الموظفين، وأربعة من ذوي الخبرة والمعرفة من غير الموظفين.
- المادة الثالثة: يعقد مجلس المعارف جلسة مرة في الأسبوع، أو أكثر عند الضرورة.
- المادة الرابعة: يحصل الأعضاء من غير الموظفين على مكافأة قدرها جنيه واحد عن كل جلسة.
- المادة الخامسة: تحدد صلاحيات المجلس، وتشمل 12 مهمة، وهي:
 1. الموافقة على موازنة إدارة المعارف العمومية.
 2. الموافقة على تعيين المعلمين الذين يرشحهم المدير.
 3. الموافقة على عزل المعلمين عند الضرورة.
 4. الموافقة على برامج التعليم ومناهجه.
 5. الإشراف على حالة المدارس ودراسة تقارير المدير عنها.



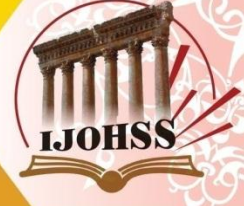
6. الإشراف على لجنة امتحان المعلمين السنوية.
7. دراسة الاقتراحات بتوحيد برامج التعليم في الحجاز.
8. اختيار الكتب المدرسية لمدارس الحكومة.
9. السعي لتأليف لجان لوضع وترجمة الكتب المدرسية، والموافقة على مكافآت مؤلفي ومترجمي تلك الكتب.
10. سن الأنظمة للمدارس والمديرين والمعلمين.
11. سن نظام الامتحانات السنوية للمعلمين وتدريبهم وإلقاء المحاضرات عليهم.
12. النظر في حالة الكتابات الخاصة من الجانبين العلمي والصحي، ووضع التقارير بخصوص إصلاحها.
- المادة السادسة: يُكلف النائب العام بتنفيذ هذا النظام، الذي تم التصديق عليه في يوم 27 محرم سنة 1346 هـ، الموافق لعام 1927 الميلادي. في 2 صفر من عام 1346 للهجرة الموافق 1927، تم تعيين أعضاء مجلس المعارف بأمر ملكي من ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها، وكانوا ثمانية أعضاء:
 1. صالح شطا - مدير المعارف ورئيس مجلس المعارف.
 2. الشيخ عبد الله حمدوه.
 3. الشيخ محمد أمين فودة (أصبح مديرًا للمعارف لاحقًا).
 4. الشيخ محمد بن ناصر التركي.
 5. الدكتور عبد الغني.
 6. الشيخ محمد نور فطاني.
 7. الشيخ محمد ماجد كردي (أصبح مديرًا للمعارف لاحقًا).
 8. الشيخ علي المالكي (صحيفة أم القرى، العدد 138، 1927).

4. نظام توحيد المناهج لعام 1927:

في عام 1927، وفي العدد 140 الصادر في أغسطس من نفس العام، صدر نظام توحيد المناهج. تضمن هذا النظام العديد من المواد، منها أنه لا يحق لأحد التدريس إلا وفقًا للمنهج المعتمد من قبل الهيئة العلمية، وأن العلوم التي يدرسها المعلمون يجب أن تكون معتمدة من الهيئة نفسها. كما يجب أن تكون الدروس التي يلقيها المدرسون في المواضيع والعلوم المختلفة وفق المنهج المقرر من قبل الهيئة العلمية وتخضع لمراقبتها. كما يمنع هذا النظام التدريس في المنازل إلا بعد الحصول على رخصة من مديرية المعارف وإعلام الهيئة العلمية بالاستعداد للائتمثال للقواعد وتنص المادة السادسة على ضرورة وضع نظام للتعليم والتدريس يحدد فيه الدروس بما يتوافق مع مصلحة البلاد ومستقبل التلاميذ في أمور دينهم ودنياهم. أما المادة السابعة فهي تفوض جميع الأمور المتعلقة بوضع هذا النظام إلى مجلس المعارف الذي أمر جلالة الملك بتأليفه، إلى حين وضع النظام تعتبر المادة الثامنة هي الأهم في نظام توحيد المناهج لعام 1927، حيث أسندت لمجلس المعارف أن يضع نظامًا للتعليم وفقًا للقواعد التالية:

1. توحيد التعليم في الحجاز، والسعي لجعل التعليم الابتدائي إلزاميًا بالتدريج، ومجانياً للفقراء. هذه الفقرة مهمة جدًا لأنها تشير إلى بدء مركزية التعليم منذ السنة الثانية تقريباً لتأسيس مديريةية التعليم.
2. توحيد هدف التعليم.
3. تقسيم التعليم في الحجاز إلى أربع درجات: تحضيرية، ابتدائية، ثانوية، وعالي.
4. تحديد الدروس الواجب تدريسها وتحديد مواضع هذه الدروس.
5. إخضاع المدارس والمدرسين لمراقبة الهيئة العلمية.
6. وضع برامج الدروس التي تُلقى في المسجد الحرام وفي البيوت التي تحصل على رخص المعارف.
7. تحديد الشروط الواجب توفرها في المدرسين.

تنص المادة التاسعة على أن يلتزم مجلس المعارف بوضع نظام للمكافآت للمعلمين والمدرسين والمديرين بناءً على اجتهادهم ونجاحهم في تعليم التلاميذ، سواء في المدارس الرسمية أو الأهلية أو المسجد الحرام. كما يتضمن وضع نظام لمجازاة أي معلم أو مدير يخالف النظام، ووضع نظام لتأديب التلاميذ ومكافأة الناجحين منهم



لتحفيزهم. أما المادة العاشرة فهي تتعلق بتعيين مفتشين أمناء وصادقين للإشراف على المدارس ومراقبة تطبيق المنهج، وحضور دروس المعلمين، وتحديد صلاحيات المفتشين وفق نظام معين. يشدد مجلس المعارف على مراعاة الكفاءة والأمانة والإخلاص في تعيين المفتشين، واستخدام اللطف في التعامل مع المعلمين وتجنب المساس بمشاعرهم.

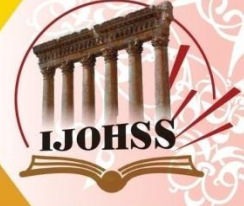
5. نظام المدارس لعام 1929:

صدر نظام المدارس في عام 1347 هـ الموافق لعام 1929 م، ونُشر في صحيفة أم القرى على مدى ثلاثة أعداد نظراً لكثرة المواد. تم نشر النظام في الأعداد 212، 213، و214 من عام 1929. يتألف نظام المدارس من سبعة أبواب، ويحتوي على 88 مادة موزعة على الأبواب السبعة:

1. الباب الأول: مديري المدارس
2. الباب الثاني: معاوني مديري المدارس
3. الباب الثالث: أساتذة المدارس
4. الباب الرابع: التلاميذ
5. الباب الخامس: الجزاءات
6. الباب السادس: الامتحانات
7. الباب السابع: أحكام عامة

يتناول الباب الأول صلاحيات مديري المدارس ويتضمن 36 مادة. ينص على أن مدير المدرسة هو المسؤول عن تنفيذ الأوامر والتعليمات من إدارة المعارف العمومية وضمان حسن سير المدرسة. يجب على المدير التفرغ الكامل لوظيفته، ولا يجوز له أو لأي من الأعضاء السكن في المدرسة إلا بإذن من الإدارة. يُشدد على ضرورة عدم مغادرة المدير لمقر المدرسة دون حضور كامل، وإذا اضطر للتغيب، يجب أن يتولى معاونه المهام المطلوبة. المدير ملزم بأن يكون مثلاً في الصدق والإخلاص والعمل، ويشرف على الفصول والمعلمين، ويجب عليه اتخاذ الإجراءات الرسمية في حالة تقصير أحد الموظفين أو ارتكاب مخالفة. كما أنه المسؤول عن رفع الشكاوى النظامية، ولا يجوز له مخاطبة الدوائر الحكومية إلا عبر إدارة المعارف العمومية. يجب على المدير أيضاً تفقد التلاميذ يومياً، ومعالجة حالات التغيب والتأخر. وتتناول المواد الأخرى تفاصيل حول الصحة المدرسية، وإعداد الجداول الدراسية، وتنظيم الحصص الدراسية بحيث تتكون من ست حصص يومية في المدارس الابتدائية والثانوية، وأربع حصص قبل الظهر واثنين بعده. في المدارس التحضيرية للسنة الأولى، تتكون من ست حصص، بينما السنوات الأخرى تتضمن سبع حصص. تتحدث المواد أيضاً عن ضرورة إجراء اختبارات دورية كل ثلاثة أشهر، وإعداد جدول ترتيب التلاميذ حسب درجاتهم، وتقديم تقارير سنوية عن سير المدرسة، وإرسال بيانات أسبوعية عن الحضور والغياب، بالإضافة إلى تنظيم وتسجيل الموجودات والمعدات المدرسية بانتظام. وتشمل المواد أيضاً إجراءات معاقبة الخدم في حالة التقصير أو المخالفات، مع إعلام الإدارة بالأسباب، وتمنع دخول غير موظفي المجلس إلى المدرسة إلا بإذن المدير. تؤكد هذه المواد على أهمية التنظيم والانضباط في إدارة المدرسة، بما يضمن تحقيق الأهداف التعليمية والمحافظة على النظام والنظافة والأمان داخل المدرسة.

يحتوي الباب الثاني على ثماني مواد تتناول دور معاوني مديري المدارس. تنص المادة السابعة والثلاثون على ضرورة أن يساعد المعاون المدير في جميع المهام الموكلة إليه. وتشدد المادة الثامنة والثلاثون على ضرورة أن يلاحظ المعاون، بالتعاون مع المدير، الأمن، وصيانة وترتيب أثاث المدرسة، ونظافة الأماكن، والتأكد من قيام موظفي المدرسة بواجباتهم. تشير المادة التاسعة والثلاثون إلى أن المعاون يجب أن ينبه على بداية الحصص ونهايتها، وأوقات الفسح باستخدام الإشارة المتبعة. تنص المادة الأربعون على أن المعاون يجب أن يقوم بنفسه بتوزيع الكتب والورق والحبر والأقلام وغيرها على التلاميذ، مع توثيق عملية صرفها بشكل دقيق. وتوضح

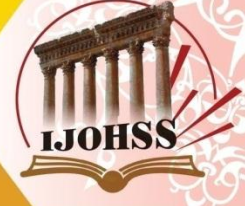


المادة الحادية والأربعون أن المعاون يجب أن يراقب التلاميذ وقت الفسح لمنع ما يخل بالنظام أو يخرج عن حدود الأدب، كما يجب أن يلفت نظر التلاميذ إلى النظافة وحسن الأزياء، وأن يكون مثلاً حسناً في القول والعمل. تنص المادة الثانية والأربعون على أن المعاون يجب أن يتفقد الطلبة صباحاً ومساءً في الأوقات المحددة، ويبلغ المدير بالغائبين والمتأخرين، ويدون ذلك في دفتر مخصص. تؤكد المادة الثالثة والأربعون على أن المعاون يجب أن يجري التأديبات وفقاً لما يحدده المدير. وأخيراً، تنص المادة الرابعة والأربعون على أنه لا يجوز إعطاء أي تلميذ رخصة إلا بإذن المدير أو نائبه عند غيابه.

يحتوي الباب الثالث على اثنتي عشرة مادة تتعلق بواجبات ومسؤوليات أساتذة المدارس. تنص المادة الخامسة والأربعون على أن الأساتذة مسؤولون عن تعليم الطلبة وتثقيفهم وتهذيبهم وتربيتهم. تشدد المادة السادسة والأربعون على ضرورة حضور الأساتذة قبل الميعاد المحدد بخمس دقائق على الأقل، ومراقبة الطلبة عند دخولهم الفصل في الوقت المحدد، وعدم الخروج من الفصل إلا بعد خروج التلاميذ. توضح المادة السابعة والأربعون أنه إذا حدث ما يقتضي تأخر الأستاذ أو تخلفه عن المدرسة، يجب عليه إعلام المدير بخطاب رسمي يذكر فيه السبب، وإذا حدث ما يقتضي التغيب أثناء الحصة، يجب إعلام المدير فوراً. تحظر المادة الثامنة والأربعون على الأستاذ الانشغال أثناء الحصة بما سوى الدرس الذي دخل لإلقائه، بينما تمنع المادة التاسعة والأربعون التدخين على موظفي المدرسة. تؤكد المادة الخمسون أن الأساتذة يجب أن يكونوا قدوة للتلاميذ في حسن سيرهم وسلوكهم، مع التحلي بالأخلاق الفاضلة. تشدد المادة الحادية والخمسون على ضرورة مراعاة النظام في حركات التلاميذ وسكناتهم ونظافتهم وأزيائهم وانتظام أدواتهم، وعلى الأستاذ أن يتفقد التلاميذ بشكل دائم. تنص المادة الثانية والخمسون على أن يوجه الأستاذ عنايته إلى تعليم جميع التلاميذ بالتساوي، دون تفضيل بعضهم على البعض الآخر. تؤكد المادة الثالثة والخمسون على ضرورة تصحيح الأستاذ للتمرينات التي يكلف بها الطلاب، وبيان أخطائهم، مع المحافظة على وقت الدرس. تشدد المادة الرابعة والخمسون على أهمية التحدث باللغة العربية الفصحى، وإلزام التلاميذ باستخدامها في المخاطبة والكتابة. تحدد المادة الخامسة والخمسون أن لا يكلف الأستاذ بأكثر من 24 حصة في الأسبوع إلا إذا دعت الضرورة. وأخيراً، تنص المادة السادسة والخمسون على أن يعد الأستاذ الدرس الذي يريد إلقاءه على التلاميذ قبل دخوله الفصل. هذه المواد تؤكد على التزام المعلمين بالأوقات المحددة، والتقيد باللغة العربية الفصحى، والابتعاد عن التدخين، والاهتمام بالأخلاقيات. كما أن النصاب المحدد للمعلمين هو 24 حصة في الأسبوع، وهو نفس النصاب الحالي للمعلمين.

يحتوي الباب الرابع على ثماني مواد تتعلق بأحكام خاصة بالتلاميذ في مدارس الحكومة السعودية. تنص المادة السابعة والخمسون على أن هذه المدارس مفتوحة لجميع الطلاب بغض النظر عن جنسيتهم، وتعتمد التعليم على الدين الإسلامي الصحيح، مؤكدة على مجانية التعليم المتاحة للجميع. المادة الثامنة والخمسون تحدد أنه لا يجوز قبول التلميذ في السنة الأولى من المدرسة الابتدائية إذا تجاوز سنه السادسة عشرة، ولا يجوز بقاءه في المدرسة إذا تجاوز سنه الثانية والعشرين. المادة التاسعة والخمسون تمنع انتقال التلميذ من مدرسة إلى أخرى أثناء السنة الدراسية إلا إذا دعت الحاجة، مثل انتقال أسرته، مع ضرورة قبوله في نفس الفصل الذي كان فيه في المدرسة السابقة. المادة الستون توجب على التلاميذ الحفاظ على السكينة وحسن الانتظام عند دخولهم وخروجهم من المدرسة وأثناء الدراسة وفي الشارع. تحظر المادة الحادية والستون على التلاميذ النطق بكلام غير لائق أو القيام بإشارات غير مناسبة داخل المدرسة أو خارجها. المادة الثانية والستون تمنع التلاميذ من الكتابة أو الحفر على جدران أو أبواب أو مقاعد المدرسة. المادة الثالثة والستون تلزم التلاميذ الذين يتلفون أو يضيعون أي شيء من ممتلكات المدرسة بتعويضه، وتأديبهم إذا تعمدوا ذلك. وأخيراً، تحظر المادة الرابعة والستون على التلاميذ القيام بعمليات البيع أو الشراء، وكذلك القرض أو الاقتراض فيما بينهم.

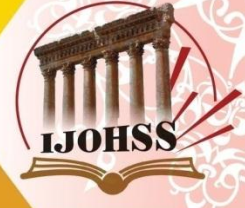
يتناول الباب الخامس من النظام الجزاءات المدرسية ويتضمن ست مواد، تبدأ بالمادة الخامسة والستين وتنتهي بالمادة السبعين. تنص المادة الخامسة والستون على حظر العقاب البدني تماماً، وتحدد أنواع العقوبات المسموح بها في المدارس الابتدائية والعالية عند ارتكاب التلميذ لمخالفات. في المخالفات البسيطة، يمكن للأستاذ أن يأمر



التلميذ بالوقوف خارج مكانه. أما في المخالفات الجسيمة، فتشمل العقوبات: التوبيخ الفردي، التوبيخ بحضور الفصل، الحرمان من الفسحة، تكليف التلميذ بأعمال إضافية، الحجز في المدرسة بعد الدروس، نقص درجات المواظبة، التوبيخ العلني، الاقتراع من راتب التلميذ إن كان له راتب، الحرمان الكامل من الراتب، الطرد المؤقت، والطرد النهائي. تنص المادة السادسة والستون على عدم السماح للتلاميذ بالانشغال بأي شيء يؤثر على دراستهم. المادة السابعة والستون توضح أن المدارس يمكنها منح الطلاب فترة راحة أسبوعية من ظهر الخميس إلى صباح السبت، وفي أيام العطل الرسمية وبعد الظهر كل يوم من رمضان، وعيد الفطر وثلاثة أيام بعده، ولا يجوز تعديل هذا الجدول دون إذن من إدارة المعارف. لا يسمح للتلاميذ بالتغيب عن المدرسة في غير هذه الأوقات إلا بإذن مكتوب من المدير. المادة الثامنة والستون تنص على معاقبة التلميذ الذي يتغيب بدون إذن من المدير ولم يعد بعد انتهاء العطلة في الوقت المحدد، بالعقوبات المذكورة سابقاً. المادة التاسعة والستون تنص على أنه إذا تغيب التلميذ لمدة 15 يوماً متتالية بدون عذر مقبول وموثق، يخضع من راتبه إن كان له راتب، إلا إذا طلب المدير عدم الخصم لأسباب خاصة. إذا لم يكن التلميذ من ذوي المرتبات وتكرر غيابة بشكل يؤثر سلباً على التعليم، يحق للمدير طلب فصله من المدرسة. أخيراً، تنص المادة السبعون على أن إدخال التلميذ للمدارس الحكومية بواسطة أولياء أمورهم يعتبر قبولاً قانونياً للشروط والأنظمة المدرسية.

يتناول الباب السادس من النظام إجراءات الامتحانات ويشمل تسع مواد تنظيمية. تنص المادة الأولى على إجراء امتحانات تحريرية وشفوية في نهاية كل ثلاثة أشهر لجميع المدارس التحضيرية والابتدائية والثانوية في كافة المواد، باستثناء المحفوظات والمطالعة التي تكون امتحاناتها شفوية وتُقيم بمتوسط الدرجات الشفوية الشهرية. في المدارس العالية، يُكتفى بامتحان واحد نهاية السنة تحت إشراف مدرسي المدرسة، وفي السنوات النهائية تكون الاختبارات بإشراف لجان تعيينها الإدارة العامة. المادة الثانية تنص على منح التلاميذ درجات تعليم بعد كل اختبار، مع تقييم المواظبة والسلوك بناءً على التأخير والعقوبات المسجلة. تُحدد المادة الثالثة ترتيب التلاميذ حسب درجات المواظبة والسلوك والعلوم، وتوضح المادة الرابعة أن هذه الدرجات تستند إلى متوسط الدرجات في الاختبارات الثلاثة عقب اختبار نهاية السنة. المادة الخامسة تؤكد أن التلميذ يستحق الترقية إذا كانت درجاته تساوي أو تزيد عن النهاية الصغرى في كل مادة، وإلا يبقى في فصله. تؤكد المادة السادسة أنه لا يجوز بقاء التلميذ في نفس الفصل لأكثر من سنتين إلا لأسباب قوية. وفقاً للمادة السابعة، تُرسل جداول ترتيب التلاميذ لإدارة المعارف مقسمة إلى الناجحين، والراسبين الذين يجوز بقاؤهم في الفصل، والراسبين الذين لا يجوز بقاؤهم. المادة الثامنة توضح أنه يمكن للتلاميذ الذين لم يتمكنوا من حضور الاختبار السنوي بسبب غياب قهري مقنع أن يختبروا عند افتتاح المدرسة. وأخيراً، تنص المادة التاسعة على عدم جواز نقل التلميذ من فصله الذي تحدد بعد الاختبار السنوي إلى فصل آخر أثناء السنة الدراسية.

الباب السابع من النظام يحتوي على تسع مواد تتعلق بالأحكام العامة لتنظيم شؤون موظفي المدارس. تنص المادة الثمانون على أنه لا يجوز لأي موظف الانتقال إلى وظيفة أخرى دون علم إدارة المعارف العمومية، ولا يُسمح بالانتقال أثناء السنة الدراسية. توضح المادة الحادية والثمانون أن على كل مدير مدرسة أو أستاذ يرغب في ترك وظيفته إبلاغ الإدارة كتابياً قبل شهرين على الأقل من الميعاد المحدد. تحدد المادة الثانية والثمانون العطلة السنوية للمدارس الأميرية من 1 ذو القعدة إلى 10 محرم. تشير المادة الثالثة والثمانون إلى أنه لا يجوز لأي موظف تغيير محل إقامته إلا بإذن من الإدارة بعد تقديم طلب الإجازة، مع تحديد تاريخ السفر والعودة وعنوان التواصل. تشدد المادة الرابعة والثمانون على أن طلب الإجازة يجب أن يقدم قبل السفر بخمسة عشر يوماً على الأقل. توجب المادة الخامسة والثمانون على موظفي المدارس الحضور إلى مقر وظائفهم قبل ابتداء الدراسة بيومين على الأقل. وتنص المادة السادسة والثمانون على أن الموظف الذي لا يحضر بعد انتهاء إجازته بيوم واحد دون عذر مقبول، يُقطع من مرتبه حسب قرار مدير المعارف، وإذا تأخر خمسة وعشرين يوماً دون سبب مقبول، يُعتبر مستعقياً. تحظر المادة السابعة والثمانون على موظفي المدارس التواصل مع أي جريدة أو الاشتراك في أي أمر يمكن أن يسبب تشويشاً بين الناس أو يقلق راحتهم. وأخيراً، تحظر المادة الثامنة والثمانون القرض

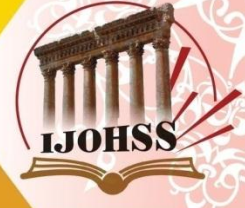


والاقتراض وأي معاملة مالية بين الأساتذة والتلاميذ، أو بين الرؤساء والمرووسين، لضمان بيئة تعليمية مهنية وخالية من الضغوط المالية.

6. التحديات التي واجهت مديرية المعارف في نشر التعليم:

أشار المؤرخ محمد السلطان (1999) إلى أن مديرية المعارف واجهت عدة عقبات ومشكلات في طريقها لنشر التعليم الحديث في السنوات الأولى من تأسيس المملكة العربية السعودية منها

- ضعف الوضع الاقتصادي للدولة في سنواتها الأولى. وقد كانت الميزانية الأولى 5665 جنيه استرليني أي ما يعادل 66650 ريال سعودي ولم تصدر العملة الوطنية بشكل رسمي في تلك الفترة حيث ظهر تنظيم مالي في عام 1928 وشهدت الميزانية الثانية للمعارف زيادات كبيرة حيث ارتفعت 14791 جنيه استرليني ثم العام الثالث وصلت الميزانية إلى 22140 جنيه (حمزة، 1967).
- عدم إيمان كثير من أولياء الأمور في بعض المناطق بجدوى التعليم الحديث، فقد كانوا معتادين على الكتابيب وحلقات المساجد فقط.
- سوء الأوضاع المعيشية للبلاد والسكان وانشغالهم بالعيش كانت من العقبات أيضًا في إرسال الأسر أبنائها للتعلم لكونهم يحتاجون إليهم في الرعي والزراعة والتجارة. وهذا سبب من أسباب اهتمام الملك عبدالعزيز وحكومته بصرف مكافآت تشجيعية للأسر والتلاميذ لكي تغني الطلاب عن الحاجة للعمل والتفرغ للدراسة، وهذا يدل على حرص الملك المؤسس على تعليم شعبه.
- التشكيك في جدوى بعض العلوم الحديثة حيث إن بعض السكان رأوا أن مناهج مثل الجغرافيا واللغة الإنجليزية والرسم قد تفتح الباب على عقائد الكفر والانحلال والفساد الأخلاقي.
- اتساع مساحة المملكة وصعوبة توفير عدد كافٍ من المدرسين بسبب توزيع السكان الواسع.
- عدم توفر أدوات التعليم فجميع المواد التعليمية كانت تستورد من الخارج، مما احتاج إلى مخصصات مالية كبيرة.
- قلة عدد المدرسين المؤهلين خصوصًا للمرحلة الابتدائية، وقد تم حل هذه المشكلة بشكل جزئي بإنشاء المعهد العلمي السعودي عام 1926.
- ضعف القوة الاقتصادية للدولة في تلك المرحلة، حيث كانت هناك أزمات اقتصادية عديدة، وأثر الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية على اقتصاد المملكة. فقد أثر الكساد الاقتصادي في عشرينات والنصف الأول من ثلاثينات القرن الميلادي الماضي على عدد الحجاج الذين كانوا موردًا اقتصاديًا حيويًا للبلاد قبل اكتشاف وتصدير النفط بشكل تجاري نهاية العقد الرابع من القرن الماضي.
- عدم اعتراف الحكومة المصرية بشهادات الثانوية السعودية، وقد كانت مؤسسات التعليم العالي في مصر هي الخيار الأول للطلبة السعوديين. وكانت أول بعثات خارجية للطلاب إلى المملكة المصرية في نهايات العقد الثالث من القرن الماضي، لكن واجه المبتعثون السعوديون إلى مصر صعوبات دراسية كبيرة حالت دون نجاح بعض الطلبة، مما قاد مسؤولي التعليم في مصر لاتخاذ قرارات ضد قبول الطلبة السعوديين بسبب تدني مستواهم العلمي، خاصة في مواد اللغات الأجنبية والعلوم الطبيعية. وقد أنشئت مدرسة تحضير البعثات لحل هذه المشكلة ولتأهيل الطلبة على الدراسة في مصر، وتم تبني المناهج المستخدمة في المملكة المصرية قبل أن تتحول إلى جمهورية.



المبحث الثاني:

المرحلة الثانية: الأنظمة التعليمية بعد إشراف مديرية المعارف على التعليم في المملكة العربية السعودية (1932-1939)

بعد عام 1932 واكتمال توحيد البلاد تحت مسمى المملكة العربية السعودية، اتسعت صلاحيات مديرية المعارف من الإشراف على التعليم في الحجاز وأصبحت مهمتها الإشراف على الشؤون التعليمية في المملكة باستثناء التعليم العسكري (الحقيل، 1406).

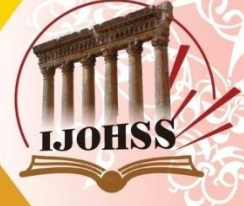
1. تطور نظام التفتيش:

كانت البداية الأولى للإشراف التربوي في المملكة العربية السعودية عند إنشاء مديرية المعارف في عام 1926م، حيث تم تطبيق نظام المراقبة. وكان يتبع عدد من الأشخاص أخبار المدارس دون وجود قسم أو مسمى وظيفي محدد لهم. في عام 1347هـ (1929م)، تبلور نظام المراقبة وتم تشكيل هيئة مراقبة الدروس والتدريس في الحرم برئاسة الشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ. كانت هذه الهيئة تابعة لمدير المعارف، وضمت تسعة من العلماء وطلبة العلم كمراقبين للتعليم، منهم الشيخ عبد الظاهر أبو السمح، من علماء الأزهر وإمام الحرم المكي الشريف، والشيخ بهجة البيطار. كان الملك عبد العزيز -رحمه الله- حريصاً على المدارس والتعليم، فقد كلف عدداً من رجاله المتخصصين في التعليم بزيارة مدرسة الأمراء التي أنشأها لتعليم أبنائه عام 1356هـ. كلف الشيخ محمد سرور صبان، والشيخ صالح الدباغ، والشيخ صالح نصيف بمراقبة المدرسة واستعراض المناهج بها، وكان الملك يتلقى التقارير عن سير العملية التعليمية بمدرسة الأمراء، ويتلقى من مدير المدرسة تقريراً سنوياً في نهاية العام الدراسي. في عام 1361هـ، قام الملك عبد العزيز بزيارة مدرسة الأمراء، وتفقد الطلاب، وأمر بمواخظة المتخلفين عن الحضور بحجزهم في المدرسة يوماً كاملاً. في تلك الحقبة، كان يُطلق على نظام الإشراف التربوي "نظام التفتيش". وكان مدير المدرسة هو الذي يقوم بالتفتيش، أو ما أُطلق عليه لاحقاً دور الإشراف التربوي. ووفقاً لنظام المدارس الصادر عام 1347هـ، كان على مدير المدرسة القيام بمهام التفتيش، والتي تشمل زيارة الفصول، متابعة المدرسين، مراجعة الدفاتر المدرسية ودفاتر التلاميذ، وتقديم التغذية الراجعة للمعلمين على انفراد. كما كان يجب على مديري المدارس إرسال تقرير سنوي إلى مديرية المعارف عن المدرسة، وتقرير عن كل معلم، ونتائج التلاميذ. في هذه المرحلة المبكرة من التعليم النظامي في المملكة، استعانت مديرية المعارف - نظراً لقلّة الموارد المالية والبشرية- بأفراد لا ينتسبون للتعليم للقيام بالتفتيش على المدارس. ومن الأمثلة على ذلك تعيين مديرية المعارف مدير شرطة الوجه معتمداً للمعارف بها للتفتيش على مدارسها. في عام 1355هـ (1937م)، استعانت المملكة بالشيخ إبراهيم شوري من مصر ليكون أول مفتش في مديرية المعارف، وقد عُيّن لاحقاً مديراً للمعارف. في هذه المرحلة، كان المفتش يقوم بمهام التفتيش على الأعمال الفنية والإدارية في المدارس، وكانت الملاحظات تتم شفهيّاً في السنوات الأولى، ثم صار يُطلب من المفتشين تدوين وتسجيل الملاحظات في دفتر خاص بالمفتشين، حيث كانت تُوضع لكل واحد منهم خطة خاصة بهم وبالمدارس التي يُشرفون عليها (البشر، 2024؛ موسوعة تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية، 2003).

2. نظام مديرية المعارف لعام 1938:

صدر نظام جديد للمعارف في عام 1357هـ الموافق 1938، وجعل النظام الجديد مديرية المعارف تشرف على جميع التعليم في المملكة ما عدا التعليم العسكري. وقد ألغى هذا النظام الأنظمة السابقة. وفيما يلي النقاط الرئيسية لهذا النظام:

1. صلاحية مدير المعارف كمرجع أول في المديرية.
2. تشكيل مجلس المعارف من ثمانية أعضاء، عضوان من مديرية التعليم وستة يعينهم صاحب السمو الملكي النائب العام للملك في الحجاز (الأمير فيصل بن عبد العزيز) ممن لهم خبرة في شؤون التعليم. يتم انتخاب رئيس ونائب الرئيس من غير موظفي المديرية وتكون مدة عضوية المجلس سنتين.



وكان لهذا المجلس صلاحيات متعددة مثل:

- إقرار المناهج التعليمية.
- تأسيس المدارس الجديدة.
- إيفاد البعثات.
- الإشراف على الاختبارات النهائية في المدارس الحكومية.
- الإشراف على المدارس الأهلية.
- تشكيل هيئة إدارية لوضع التقارير الخاصة بخطط المعارف ومشروع مناهج التعليم.
- اقتراح فتح مدارس جديدة.
- توزيع المدرسين على المدارس.
- تشكيل هيئة تفتيش مكونة من المفتش الأول رئيساً وعضوية عدد كافٍ من المفتشين.

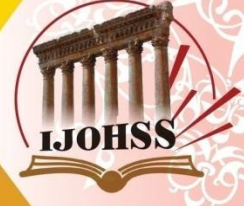
3. نظام المدارس الأميرية لعام 1939:

في الخامس من شهر رمضان من عام 1358 هجري الموافق 1939 ميلادي، تم الموافقة على نظام مدارس الأميرية. وهذا النظام حل محل نظام المدارس الصادر عام 1929، وقد نشر في الصحيفة الرسمية أم القرى في عددین نظراً لكبر حجمه، وهما العددان 791 و792 في شهر فبراير عام 1940 ميلادي. و تكون نظام المدارس الأميرية من 11 فصلاً و203 مادة. وفيما يلي محتويات الفصول:

1. الفصل الأول: أحكام عامة
2. الفصل الثاني: شروط القبول
3. الفصل الثالث: أوقات العطلة
4. الفصل الرابع: الاختبارات
5. الفصل الخامس: واجبات التلاميذ
6. الفصل السادس: التربية والتعليم
7. الفصل السابع: سير التعليم
8. الفصل الثامن: حقوق وواجبات المدير
9. الفصل التاسع: واجبات معاون
10. الفصل العاشر: واجبات المعلمين
11. الفصل الحادي عشر: حضور وغياب هيئة المدرسة

الفصل الأول: أحكام عامة (المواد 5-26)

يحدد الفصل الأول الأحكام العامة للتعليم في المدارس الأميرية، حيث يُقبل جميع التلاميذ المستوفين للشروط مع التركيز على التعليم الديني الإسلامي الصحيح (المادة 5)، ويؤكد على مجانية التعليم (المادة 6). يُحدد مدة الدراسة في المدارس المختلفة (المادة 7)، وتكون لغة التدريس هي العربية (المادة 8). يلزم التلاميذ بدراسة جميع المواد المقررة (المادة 9) ويُحظر عليهم الاشتغال بالسياسة (المادة 10) أو التجارة دون إذن (المادة 11)، وكذلك التدريس الخصوصي لتلاميذهم (المادة 12) أو قبول الهدايا (المادة 14) أو التدخين (المادة 15). يمنع الانتقال إلى وظائف أخرى دون علم المديرية العامة (المادة 16)، ويجوز للمديرية استدعاء المعلمين والمديرين لحضور دروس أثناء العطلات (المادة 18). يُحدد عدد الطلاب في الفصول (المادة 19) ويلزم بتفتيش دقيق عن نظافة الطلاب (المادة 20). تعد المعتمدة مرجعاً للمدارس التحضيرية والابتدائية (المادة 22) ولا يُعتد بالتعليمات الشفوية (المادة 23). يمنع إخراج التلاميذ للاحتفالات إلا بإذن خاص (المادة 24) أو الدخول إلى غرفة الدراسة دون إذن (المادة 25)، ويجب رفع العلم السعودي على جميع المدارس في الأيام الرسمية (المادة 26).



الفصل الثاني: شروط القبول (المواد 27-37)

يتناول الفصل الثاني شروط قبول التلاميذ في المدارس الأميرية، حيث تُقبل المدارس التحضيرية الأطفال من عمر 6 إلى 13 عامًا، والابتدائية من أكملوا الدراسة التحضيرية ولم يتجاوزوا 16 عامًا (المادة 27). يمكن قبول من تجاوز هذه الأعمار بإذن خاص (المادة 28)، ويشترط في الطلاب الجدد الخلو من الأمراض السارية (المادة 29). تُعطى الأولوية لرعايا الحكومة السعودية في حال عدم توفر أماكن كافية (المادة 30)، ويجب على أولياء الأمور تقديم معلومات محددة عند التسجيل (المادة 31). الطلاب القادمون من الكليات أو المدارس الأهلية يخضعون لاختبار لتحديد الفصل المناسب لهم (المادة 32)، ويُقبل المنقولون من مدارس أميرية في نفس فصولهم السابقة (المادة 33)، ولا تصدر وثيقة نقل إلا للطلاب المقبولين (المادة 34). يبدأ تسجيل الطلاب الجدد قبل افتتاح السنة الدراسية بثلاثة أيام ويستمر لأسبوعين (المادة 35)، ولا يُقبل الطلاب بعد هذه المدة إلا بإذن خاص (المادة 36)، ويفضل أن تكون المدرسة قريبة من مكان إقامة الطالب (المادة 37).

الفصل الثالث: أوقات العطل (المواد 38-45)

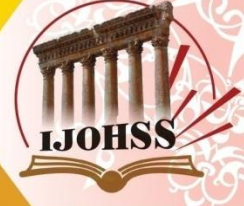
يحدد الفصل الثالث أوقات العطل الرسمية للمدارس الأميرية، حيث تُعطل المدارس يوم الجمعة وبعد ظهر يوم الخميس من كل أسبوع، والعطلة الصيفية من أول فصل الأسد إلى نهاية فصل السنبلة، والعطلة الموسمية من غرة شهر ذي الحجة إلى نهاية الشهر، وبعد ظهر كل يوم من شهر رمضان، وفي الأعياد الرسمية (المادة 38). لا يُسمح بأي تعطيل إضافي إلا بأمر خاص من مديرية المعارف أو عند حدوث ظروف قاهرة (المادة 39). يجوز جمع الطلاب للعروض الرسمية أو المحاضرات بأمر من مديرية المعارف (المادة 40). يتكون الأسبوع الدراسي للسنة التحضيرية من 28 حصة، كل منها 40 دقيقة، وللسنوات الابتدائية والمعاهد الثانوية والعالية من 34 حصة، كل منها 50 دقيقة، وفي فصل الصيف تكون الحصة التحضيرية 30 دقيقة، وفي رمضان تكون 14 حصة تحضيرية مدتها 50 دقيقة و17 حصة للباقي مدتها 60 دقيقة (المادة 41). تحدد أوقات الدوام في الجداول الملحقة بالنظام (المادة 43)، ويمكن تعديل مواعيد الدراسة مع الحفاظ على عدد الحصص ومدة كل حصة بعد موافقة الهيئة الإدارية (المادة 44)، ويسمح لبعض المدارس الجديدة بجدول زمني مختلف (المادة 45).

الفصل الرابع: الاختبارات (المواد 46-69)

يحدد الفصل الرابع نظام الاختبارات في المدارس الأميرية، موضحًا إجراءات وتفاصيل الامتحانات وشروط النجاح. يُجرى اختبار نصف السنة لجميع التلاميذ دون أن يؤثر على نقلهم إلى فصول أعلى (المادة 46) والمادة 47). في نهاية السنة الدراسية، يتم إجراء اختبار سنوي للطلاب يترتب على النجاح فيه نقل التلاميذ إلى فصول أعلى (المادة 48)، في حين يُسمى اختبار السنة الرابعة الابتدائية والسنة النهائية في المدارس الثانوية "الاختبار النهائي العام" (المادة 49). يُجرى الاختبار النهائي العام تحت إشراف مديرية المعارف العامة وفقًا لنظام الاختبارات العامة (المادة 50)، بينما تُجرى الاختبارات السنوية بواسطة هيئة المدرسة وتحت إشراف المدير، وتشمل الاختبارات التحريرية والشفوية لبعض المواد (المادة 51). تُوضع أسئلة كل علم في يوم مستقل (المادة 52)، وتُشرف رئاسة القضاء على اختبارات الفقه والتوحيد (المادة 53). يجب على التلاميذ اجتياز النهاية الصغرى بنسبة 60% في كل درس للنجاح (المادة 54)، وتُرصد درجات الاختبارات في دفتر خاص (المادة 55)، ويُعتبر التلاميذ المتخلفون عن الحضور راسبين (المادة 56)، وتُرسل نتائج وترتيب التلاميذ إلى مديرية المعارف وفق نظام معين (المادة 57).

الفصل الخامس: واجبات التلاميذ (المواد 70-86)

يركز الفصل الخامس على واجبات التلاميذ وسلوكياتهم داخل المدرسة وخارجها، مشددًا على الالتزام بالأخلاق الإسلامية والسلوكيات العامة (المادة 70). يجب على التلاميذ الاهتمام بنظافتهم ومظهرهم (المادة 71)، والقيام بالواجبات المدرسية والحضور في الأوقات المحددة (المادة 72). يُنظم الغياب بنظام خاص، ويتطلب تقديم أعذار مقبولة، مع التعرض لعقوبة الفصل في حالة تكرار الغياب بدون عذر (المادة 73). يُحظر على التلاميذ تخريب الممتلكات المدرسية أو الكتابة على الجدران (المادة 74)، والبيع أو الاقتراض داخل المدرسة (المادة 75). يُمنع



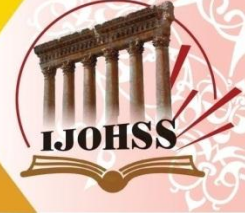
عليهم شرب الدخان، جلب نقود أكثر من حاجتهم اليومية، أو الأشياء الثمينة (المادة 76). يُحظر على التلاميذ استعمال ما حرمه الشرع مثل الجلوس في المقاهي وأماكن اللهو، والاختلاط بالأشخاص المشبوهمين (المادة 77). لا يجوز للتلاميذ الاشتغال خارج المدرسة بما يؤثر على دراستهم (المادة 78)، ويُمنع عليهم الإضراب داخل المدرسة أو خارجها (المادة 79). يُشجع أولياء الأمور على عدم استخدام أبنائهم في الأعمال الخاصة والمنزلية خلال أوقات الدراسة، لتمكينهم من التحضير لدروسهم وواجباتهم (المادة 80). تسلط هذه المواد الضوء على أهمية الالتزام بالسلوكيات الجيدة والتفرغ للدراسة، مع تحديد التصرفات المحظورة داخل المدرسة وخارجها لضمان بيئة تعليمية سليمة.

الفصل السادس: التربية والتعليم (المواد 87-107)

يركز الفصل السادس على مبادئ التربية والتعليم في المدارس الأميرية، موضحاً أسس الإصلاح والترغيب وواجبات المديرين والمعلمين لتحقيق هذه الأهداف. يجب أن تُبنى التربية على أساس الإصلاح والترغيب، وعلى المديرين والمعلمين بذل جهودهم لتحقيق هذه الغاية (المادة 87). مديرية المعارف مكلفة بوضع تعليمات خاصة بالمكافآت التي يستحقها التلاميذ بناءً على اجتهادهم وسلوكهم (المادة 88)، ويتعين على المديرين توجيه هذه المكافآت وفقاً لتعليمات مديرية المعارف (المادة 89). على الأساتذة تدوين المكافآت المستحقة في سجلات المدرسة مع بيان الأسباب (المادة 90). يمكن استخدام الوسائل الزجرية عند الحاجة مثل التوبيخ، الحرمان من الفسحة، ونقص درجات السلوك، مع إبلاغ ولي الأمر (المادة 91). يُمنع تجاوز الضربات الست على الكتف أو القدم، ويجب أن يكون العقاب مؤثراً دون إحداث أذى، ويتم تنفيذ العقوبات البدنية بواسطة المدير (المادة 92). أي تجاوز للعقوبات البدنية المحددة يوجب المسؤولية على المعلمين (المادة 93). يُنقل التلميذ إلى مدرسة أخرى للتأديب عند تكرار المشاجرات (المادة 94). تشمل الأفعال التي تستوجب الطرد المؤقت التظاول على المعلمين، الإصرار على مخالفة النظام، والمشاجرات المتكررة، وتُقرر عقوبة الطرد المؤقت من قبل هيئة المدرسة ولا تتجاوز أسبوعين (المادة 95 والمادة 96). عند تنفيذ عقوبة الطرد المؤقت، يجب إبلاغ ولي الأمر ومديرية المعارف مع بيان الأسباب (المادة 97). الأفعال التي تستوجب الطرد النهائي تشمل العجز عن الإصلاح، خطر على أخلاق الطلاب وسلوكياتهم، وضرب المعلمين أو التلاميذ، وتُقرر عقوبة الطرد النهائي من قبل هيئة المدرسة بمصادقة مديرية المعارف العامة (المادة 98 والمادة 99). في حالة مصادقة مدير المعارف على قرار الطرد، يُصدر بلاغاً إلى جميع المدارس بمنع قبول التلميذ، ويمكن للتلميذ طلب القبول في مدرسة أخرى بعد مرور سنة على الأقل (المادة 100). لا يجوز إخراج الطلاب من الصف عقوبةً لهم لعدم انتباههم أو عدم مراعاتهم للنظام (المادة 101)، ولا يجوز إهانتهم أو توبيخهم بشكل يجرح كرامتهم (المادة 102). يُحظر استخدام وسائل التشهير التي تكسر عزة الطلاب وتجعلهم سخرياً لرفاقهم (المادة 103). لا يجوز حجز تلميذ في المدارس التحضيرية بعد انصراف تلاميذهم في آخر يوم أو خلال وقت الغداء (المادة 104)، ولا يجوز حجز أي تلميذ من المدارس الابتدائية بعد انصراف آخر يوم أو خلال وقت الغداء إلا لإتمام عمل مدرسي قصر فيه (المادة 105). تلخص هذه المواد مبادئ التربية والتعليم، مؤكدة على أهمية الإصلاح والترغيب، مع تحديد الإجراءات التأديبية التي يجب اتباعها وفقاً للنظام.

الفصل السابع: سير التعليم (المواد 108-117)

ينص الفصل السابع على ضرورة أن يكون التدريس وفقاً لأحدث أساليب التعليم، وبما يتماشى مع المنهج المقرر (المادة 108). يمنع تدريس أي كتاب في المدارس الأميرية دون موافقة مجلس المعارف، ولا يجوز للمدرس إضافة مواد دراسية غير مذكورة في المنهج (المادة 109). يتعين على المدرس استخدام طرق التمثيل والتطبيق العملي لإيصال المعلومات المدرسية (المادة 110)، والاستفادة من وسائل الإيضاح بما يتناسب مع الظروف المادية والمعنوية للطلاب (المادة 112). تُقاس كفاءة المدرس بمدى اهتمامه بتطبيق العلم بوسائل الإيضاح (المادة 113)، ويُحظر تكليف الطلاب بحفظ مواد غير مطلوبة في المنهج (المادة 114). يشدد النظام على ضرورة تشجيع المدرسين للطلاب على فهم المعلومات بدلاً من حفظها عن ظهر قلب، وينبغي أن تعكس إجابات الطلاب فهمهم للمواد (المادة 115). تشجع مديرية المعارف تطبيق المبادئ التي يقرها المحاضرون في المحاضرات



الموجهة للمتعلمين (المادة 116). يجب على المعلمين السعي لتوسيع معارفهم وتطوير مهاراتهم التعليمية، ويُحظر عليهم استخدام مواد تدريسية غير مصرح بها أو غير موجودة في المنهج، مع تشجيع تفعيل القدرات العقلية العليا للطلاب (المادة 117).

الفصل الثامن: حقوق وواجبات المدير (المواد 118-158)

يتناول الفصل الثامن حقوق وواجبات المدير في المدارس الأميرية، حيث يكون المدير مسؤولاً عن انتظام المدرسة وانضباطها، وتنفيذ النظام والأوامر والتعليمات الصادرة من مديرية المعارف العامة (المادة 118). يتعين على المدير مراقبة سير التدريس، وتفتيش سجلات الموظفين ودفاتر التلاميذ للتأكد من الالتزام بالمنهج والتعليمات (المادة 119). المدير مكلف بمساعدة المعلمين في أداء واجباتهم وإرشادهم للتربية والتعليم الصحيح، دون انتقادهم أمام التلاميذ (المادة 120 والمادة 121). يجب عليه جمع المعلمين بشكل دوري لمناقشة شؤون المدرسة وتوحيد الخطط والدروس (المادة 122)، وتوزيع الدروس والفصول بالتشاور معهم (المادة 123)، وإرسال نسخة من جدول توزيع الدروس إلى مديرية

المعارف العامة والمعتمد في المنطقة (المادة 124). يجب على المدير تدريس جزء من الدروس ويفضل أن تكون له حصص دراسية (المادة 125)، والحضور إلى المدرسة قبل بدء الدروس بربع ساعة صباحاً وبعد الظهر (المادة 126). في حال تغيب المدير عن المدرسة، يجب عليه إبلاغ المعنيين، وإذا غاب لأكثر من يوم يجب إبلاغ مديرية المعارف العامة أو المعتمد في المنطقة (المادة 127). المدير مسؤول عن الإبلاغ عن غياب الموظفين أو تأخرهم بدون عذر (المادة 129)، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتغطية حصص المعلمين الغائبين لضمان عدم إضاعة وقت التلاميذ (المادة 130). يجب عليه مراقبة موظفي المدرسة والتلاميذ بجدية، وإرسال رسائل ولأولياء الأمور في حال وجود مشاكل (المادة 132). لا يجوز للمدير السكن أو الاستفادة الشخصية من مرافق المدرسة (المادة 135)، وهو مطالب بتقديم تقارير شهرية وسنوية عن حالة المدرسة والدروس، بما في ذلك أحوال المعلمين والاختبارات (المادة 141). على المدير الإبلاغ عن أي شكوى لم يتمكن من حلها أو لا يملك الحق في الفصل فيها (المادة 144)، وعدم مخاطبة أي جهات رسمية إلا من خلال مرجعه المباشر (المادة 145). يجب على المدير الاحتفاظ بسجلات تشمل التلاميذ، حضور وغياب الموظفين، الكتب المدرسية، وأثاث المدرسة (المادة 148)، وتنظيم الجداول الدراسية وتعليقها في أماكن واضحة داخل المدرسة (المادة 149). على المدير الحضور إلى مقر الوظيفة قبل موعد افتتاح المدرسة بثلاثة أيام على الأقل (المادة 155)، وأن يكون مثلاً للفضيلة والأخلاق الحسنة (المادة 156). وللمدير الحق في طلب فصل أي خادم غير كفء وتحديد وقت حضوره لخدمة المدرسة (المادة 158).

الفصل التاسع: واجبات المعاون (المواد 159-171)

يتناول الفصل التاسع واجبات المعاون في المدارس الأميرية، حيث يتولى المعاون مهام المدير أثناء غيابه، ويقوم بجميع واجباته (المادة 159). على المعاون مراقبة التلاميذ أثناء الفسح لمنع أي تصرفات غير لائقة (المادة 160). يتعين على المعاون الحضور إلى المدرسة قبل الدرس الأول صباحاً بربع ساعة على الأقل، والبقاء طوال فترة التدريس (المادة 161). يقوم المعاون بتدريس جزء من الدروس، ولا تقل حصصه عن عدد معين في الأسبوع (المادة 162). كما يراقب نظافة المدرسة وصحة التلاميذ، ويساعد المدير في المحافظة على الأمن والأثاث (المادة 165). على المعاون تقديم تقارير عن الحضور والغياب، وتنظيم الجداول الشهرية والسبوعية (المادة 170).

الفصل العاشر: واجبات المعلمين (المواد 172-186)

يتناول الفصل العاشر واجبات المعلمين في المدارس الأميرية، موضعاً مسؤولياتهم تجاه تعليم الطلبة وتهيئتهم وتهذيب أخلاقهم وغرس العقائد الإسلامية الصحيحة في قلوبهم (المادة 172). يجب على المعلمين مراعاة أوقات الدوام وأداء واجباتهم بجدية (المادة 173)، والدخول إلى الفصل قبل التلاميذ أو معهم والبقاء حتى خروجهم



(المادة 174). المعلم مسؤول عن النظام في حركة التلاميذ ونظافتهم وانتظام أدواتهم المدرسية (المادة 176). يكلف المعلم في المدارس التحضيرية والابتدائية بعدد معين من الحصص الأسبوعية، بينما يكون لديهم حصص أكثر في المدارس الثانوية (المادة 178). يمنع على المعلم الانشغال بأي شيء غير الدرس أثناء الحصة (المادة 179). يجب على المعلم المحافظة على مظهره ونشاطه وأداء واجباته على أكمل وجه (المادة 180)، وإعداد الدروس واستخدام وسائل الإيضاح الموجودة في المدرسة بفعالية (المادة 182). كما يجب على المعلم تسجيل درجات التلاميذ بانتظام (المادة 184)، وإعداد تقارير دورية عن تقدم الطلاب وأي مشاكل يواجهونها (المادة 186).

الفصل الحادي عشر: الحضور والغياب (المواد 187-203)

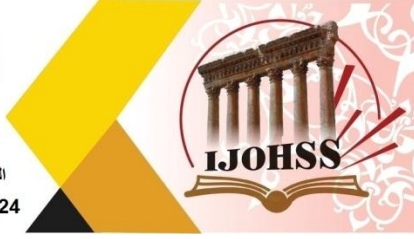
يركز الفصل الحادي عشر على تنظيم الحضور والغياب في المدارس الأميرية. مدير المدرسة مسؤول عن إعداد دفتر قيد الحضور والغياب لجميع العاملين (المادة 187). إذا تأخر أحد المعلمين أو غاب، يجب عليه تسجيل ذلك بنفسه وتوضيح العذر (المادة 189). في حالة المرض، يجب على المعلم الحصول على تقرير طبي وتقديمه للمدير (المادة 191). الغياب بدون عذر مقبول يعرض المعلم لاقتطاع راتبه (المادة 193)، وإذا سافر المعلم بدون إذن أو عذر قهري، يحق لمديرية المعارف اعتباره مستعفيًا (المادة 197). المعلم الذي يحصل على إجازة يجب عليه مباشرة عمله فور انتهاء الإجازة (المادة 198). يتساوى مدير المدرسة والمعاون مع باقي الموظفين في الحقوق والواجبات المتعلقة بالحضور والغياب (المادة 200).

4: التشابهات والفروق بين نظام المدارس عام 1929 ونظام المدارس الأميرية عام 1939:

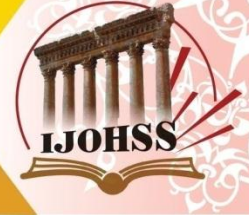
أ: التشابهات بين نظام المدارس لعام 1929 ونظام المدارس الأميرية لعام 1939

تم استبدال نظام المدارس الصادر عام 1929 بنظام المدارس الأميرية الصادر عام 1939. وعلى الرغم من وجود العديد من التشابهات والفروقات بين النظامين، إلا أن معظمها متشابه. على سبيل المثال، يوجد تشابه بين النظامين في تطبيق السياسة العامة للدولة. كما يشدد كلا النظامين على أن التعليم يجب أن يتوافق مع التعليمات الإسلامية، وهو الدين الرسمي للدولة، مع التأكيد على أن اللغة العربية الفصحى هي لغة التعليم الرسمية. ومن النقاط المشتركة بين النظامين:

1. الدين الإسلامي: التعليم مستمد ومنسجم مع التعليمات الإسلامية.
 2. اللغة العربية: اللغة الرسمية للدولة والتعليم.
 3. مجانية التعليم: التعليم في المدارس الحكومية مجاني للجميع.
 4. مركزية التعليم.
 5. التزام الأخلاقيات: ضرورة التزام جميع منسوبي المدرسة من مدراء، معلمين، تلاميذ، وغيرهم بالأخلاقيات.
 6. تجويد العمل التدريسي: أهمية تأدية التدريس بشكل جيد والتحضير الجيد من قبل المعلمين.
 7. توثيق العمليات: الاعتماد على التعليمات المكتوبة فقط وعدم الاعتماد على التعليمات الشفوية.
 8. سلوكيات الطلاب: احترام المعلمين والزملاء، وعدم إيذاء الطلاب أو التعدي عليهم، وعدم إتلاف الممتلكات العامة، مع وجود عقوبات صارمة للمخالفين.
 9. الابتعاد عن السلوكيات المشبوهة: منع التدخين والسلوكيات غير المقبولة.
 10. العطلة الأسبوعية: يوم الجمعة فقط هو يوم العطلة الأسبوعية.
 11. استخدام المدارس: منع السكن في المدارس واستخدامها للمهام التدريسية فقط.
 12. مركزية المناهج: التركيز على مركزية المناهج الدراسية.
 13. الصحة المدرسية والسلامة: الاهتمام بصحة الطلاب وسلامتهم.
- 4ب: الاختلافات بين نظام المدارس لعام 1929 ونظام المدارس الأميرية لعام 1939



1. تغطية المناطق:
 - نظام عام 1929: مختص بالتعليم في الحجاز فقط.
 - نظام عام 1939: يشمل جميع المدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية.
2. تصنيف المدارس:
 - نظام عام 1929: لم يكن هناك تمييز بين المدارس الحكومية والمدارس الأهلية.
 - نظام عام 1939: توضيح أن النظام يشمل المدارس الحكومية فقط.
3. عدد المواد والفصول:
 - نظام عام 1929: شمل 88 مادة مقسمة على سبعة أبواب.
 - نظام عام 1939: شمل 203 مادة مقسمة على 11 بابًا، مع تفاصيل أكثر.
4. نصاب التدريس:
 - نظام عام 1929: نصاب التدريس للمعلمين كان 24 حصة.
 - نظام عام 1939: رفع النصاب إلى أكثر من 30 حصة للمعلمين في المدارس الابتدائية، مع تكليف مدراء المدارس ومعاونيهم بالتدريس.
5. العقاب البدني للتلاميذ:
 - نظام عام 1929: كان ممنوعًا.
 - نظام عام 1939: سمح به وفق ضوابط معينة.
6. أوقات العطل الصيفية:
 - نظام عام 1939: تغيرت قليلاً مقارنة بالنظام السابق.
7. التدريس الخصوصي:
 - نظام عام 1939: يحظر على مديري المدارس والمعلمين تدريس طلابهم في المدرسة نفسها، لكن يُسمح لهم بتدريس طلاب آخرين.
8. النشاط السياسي:
 - نظام عام 1939: يحظر على جميع منسوبي المدرسة الاشتغال بالسياسة داخل أو خارج المدرسة.
9. عمل التلاميذ:
 - نظام عام 1939: لا يُسمح للتلاميذ بالعمل خارج المدرسة إذا كان يؤثر على دراستهم.
10. المكافآت المالية:
 - نظام عام 1939: نصت المادة 89 على توزيع المكافآت المالية على بعض الفئات من الطلاب لدعمهم اقتصاديًا.
11. رفع العلم:
 - نظام عام 1939: يجب رفع العلم السعودي على جميع المدارس الأميرية في الأيام التي ترفع فيها الحكومة العلم على دوائرها.



12. الإشراف على المواد الدينية:

■ نظام عام 1939: أعطى الحق لرئاسة القضاة بالإشراف على اختبارات الفقه والتوحيد، وهذا لم يكن موجوداً في النظام السابق.

5: مديرو المعارف العامة:

تولى إدارة مديرية المعارف ثمانية من رجال العلم والفضل بعضهم تعينهم بالوكالة مثل الشيخ محمد الكردي وكذلك الشيخ إبراهيم الشوري:

1. الشيخ صالح بن بكري شطا أول مدير للمعارف عام (1344هـ - 1345هـ) (1926م - 1927م).
2. الشيخ كامل القصاب عام (1345هـ - 1346هـ) (1927م - 1928م).
3. الشيخ محمد ماجد الكردي عام (1346هـ - 1347هـ) (1928م - 1929م).
4. الشيخ حافظ وهبة عام (1347هـ - 1349هـ) (1929م - 1931م).
5. الشيخ محمد أمين فودة عام (1349هـ - 1352هـ) (1931م - 1934م).
6. الشيخ إبراهيم الشوري عام (1352هـ - 1354هـ) (1934م - 1936م).
7. السيد محمد طاهر الدباغ عام (1355هـ - 1364هـ) (1936م - 1945م).
8. الشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع عام (1364هـ - 1373هـ) (1945م - 1952م).

1. الشيخ صالح بن بكري شطا

وُلد الشيخ صالح بن أبي بكر بن محمد زين الدين "شطا" المكي، المعروف بـ "صالح بكري شطا"، في مكة المكرمة عام 1302هـ الموافق 1884م. عاش يتيم الأب، فتولى تربيته أخوه، وحفظ القرآن الكريم منذ صغره وطلب العلم في مكة المكرمة. تنقل بين عدد من الدول طلباً للعلم، منها مصر وفلسطين والشام ولبنان والهند وإندونيسيا. حصل على إجازة في التدريس من هيئة العلماء بمكة المكرمة، وبدأ بإلقاء الدروس في المسجد الحرام، وكان يوم المصلين في صلاة التراويح في الحرم المكي عام 1323هـ (العساف، 2015). كان شطا أيضاً ناشطاً سياسياً في العهد الهاشمي، حيث كان عضواً في الحزب الوطني. بعد دخول الحجاز تحت حكم الملك عبد العزيز، تم تعيين السيد شطا مديراً للمعارف عام 1344هـ الموافق 1925م. كانت أول ميزانية للمعارف في عهده عام 1345هـ الموافق 1926م، وبلغت حوالي 66650 جنيه إسترليني، وعدد المدارس كان 12 مدرسة يدرس بها قرابة 700 طالب. لم يستمر شطا طويلاً في منصب مدير المعارف، حيث تم تعيينه مستشاراً للنائب العام في الحجاز في منتصف عام 1345هـ، كما عُيّن عضواً بمجلس الشورى عن مكة المكرمة في نفس العام. عمل شطا في العديد من المناصب الحكومية القيادية في العهد السعودي. توفي السيد شطا عام 1369هـ الموافق 1950م.

2. الشيخ كامل القصاب

وُلد الشيخ محمد كامل القصاب في دمشق، سوريا، عام 1290هـ الموافق 1860م، وأصوله من حمص. اشتغل بالعلم منذ صغره وحفظ القرآن الكريم في سن مبكرة. سافر إلى مصر والتحق بالجامع الأزهر وحصل على شهادة العالمية (البكالوريوس). لدى الشيخ القصاب تاريخ حافل بالنضال السياسي والوطني في الشام، حيث كان من زعماء الحركة الاستقلالية لبلاد الشام خلال الحكم العثماني، كما ناضل ضد الاحتلال الفرنسي للشام. كان القصاب من رجال التعليم المؤثرين، وتولى منصب إدارة المعارف في الحجاز في عهد الأشراف. عينه الملك عبد العزيز مديراً للمعارف عام 1345هـ (1927م) خلفاً للشيخ صالح شطا، ليكون القصاب ثاني مدير للمعارف في العهد السعودي. لم يستمر القصاب طويلاً في منصبه، حيث استقال بعد عام واحد تقريباً في عام 1346هـ (1927م). خلال فترة توليه للمعارف، تم إصدار نظام مجلس المعارف ونظام البعثات الخارجية، وأسس 30 مدرسة ابتدائية. توفي الشيخ محمد كامل القصاب في دمشق عام 1373هـ الموافق 1954م عن عمر يناهز 83 عاماً (البلادي، 2021؛ السلطان، 1999).



3. الشيخ محمد بن ماجد بن صالح كردي

وُلد الشيخ محمد بن ماجد بن صالح في عام 1294 هـ الموافق 1877م في مكة المكرمة. انتقل جده صالح من بلاد الكرد إلى مكة المكرمة، ولهذا لُقّب بـ"الكردي"، وهو الاسم الذي اشتهر به. تلقى العلم على أيدي علماء مكة المكرمة وحفظ القرآن الكريم. كان الكردي شغوفاً بالعلم والثقافة، ومحباً للاطلاع والمعرفة، وقام بتأليف وتصنيف عدد من الكتب الثقافية. أسس مكتبة في مكة المكرمة تضم مئات الكتب في شتى العلوم والفنون (الزركلي، 2002؛ السلطان، 1999؛ مغربي، 1993). في عام 1327 هـ الموافق 1909م، أصدرت الحكومة العثمانية قانون المطبوعات الذي يسمح لأي شخص بإنشاء مطبعة بشرط الالتزام بينود القانون. على الفور، قام الكردي بتأسيس مطبعة في مكة المكرمة أطلق عليها اسم "مطبعة الترقى الماجدية"، وافتتحها في نهاية شهر ذي القعدة من ذلك العام. تم شراء آلات الطباعة من مصر ونقلها عن طريق البحر إلى جدة، ومن ثم تم نقلها إلى مكة المكرمة باستخدام الدواب، حيث لم تكن هناك طرق معبدة أو سيارات نقل في تلك الفترة. ساهمت المكتبة والمطبعة في توفير العديد من سكان مكة المكرمة في تلك الحقبة الزمنية، واستمرت المطبعة في العمل لفترة طويلة حتى بعد وفاة الشيخ محمد، حيث تولى إدارتها أحد أبنائه، وتوقفت في العقد السابع من القرن الهجري الماضي (سليم، 2021). في عام 1346 هـ الموافق 1927م، عين محمد بن ماجد الكردي مديرًا لمديرية المعارف بالوكالة خلفًا للشيخ محمد كامل القصاب الذي استقال من منصبه، ليصبح الكردي ثالث مدير لمديرية المعارف. في عهده، تم إرسال أول دفعة من الطلاب السعوديين للدراسة في الخارج، حيث أرسل 14 طالبًا لإكمال الدراسات الجامعية في مصر عام 1927م. وأسماء طلاب البعثة الدراسية الخارجية الأولى في تاريخ البلاد، والتي كانت إلى مصر سنة 1927م، هم: أحمد قاضي، عمر قاضي، فؤاد وفا، عبد الله ناظر، أحمد العربي، ولي الدين أسعد، محمد شطا، صالح الخطيب، حمزة قابل، عمر نصيف، عبد المجيد متبولي، محمد باحنشل، عبد الله باحنشل، وإبراهيم محيي الدين حكيم. تم إرسال هؤلاء الطلاب لإكمال دراستهم الجامعية في تخصصات مثل القضاء الشرعي، والتعليم الفني، والزراعة، والطب، والتدريس. عمل الكردي كمدير للمعارف لمدة قصيرة حتى تم تعيين الشيخ حافظ وهبة مديرًا للتعليم عام 1347 هـ. بعد ذلك، كُلف الكردي بمنصب مدير الأوقاف العامة. توفي الكردي وهو ملابس الإحرام في يوم عرفة عام 1349 هـ الموافق 1931م، ودُفن في عرفات (العساف، 2015).

4. الشيخ حافظ وهبة

وُلد الشيخ حافظ وهبة في القاهرة، مصر، عام 1307 هـ الموافق 1889م، وتلقى تعليمه في مدارس القاهرة ثم درس القانون في كلية الفقه الإسلامي بجامعة الأزهر. عمل صحفيًا قبل أن تنفيه سلطات الاستعمار البريطاني من القاهرة إلى الهند في عام 1914. غادر الهند إلى الكويت حيث تم إقناعه بالعمل في المدرسة المباركية التي افتتحت عام 1911، وهي أول مدرسة نظامية في دولة الكويت وسميت على اسم الشيخ مبارك الصباح. بعد ذلك، عمل معلمًا في البحرين. انتقل حافظ وهبة إلى السعودية حيث عينه الملك عبد العزيز مستشارًا له. تولى العديد من المناصب الحكومية البارزة، بما في ذلك مدير المعارف وسفير المملكة في بريطانيا، ولعب دورًا مهمًا في تطوير النظام التعليمي والسياسي في المملكة. كتب عدة مؤلفات، أبرزها "جزيرة العرب في القرن العشرين"، الذي قدم فيه وصفًا شاملاً للوضع في شبه الجزيرة العربية خلال فترة حكم الملك عبد العزيز. توفي حافظ وهبة في روما عام 1387 هـ الموافق 1967م، بعد حياة حافلة بالإسهامات في التعليم والدبلوماسية والسياسة (السلطان، 1999؛ الشيبلي، 2019؛ الكنان، 2023؛ سنبل، 2011).

5. الشيخ محمد أمين بن إبراهيم فوده

الشيخ محمد أمين بن إبراهيم فوده المكي المالكي، وُلد بمكة المكرمة عام 1307 هجري الموافق 1889 ميلادي. تلقى تعليمه الديني على يد والده والعديد من العلماء، ونبغ في العلوم الشرعية والحديث والأدب والفلسفة. عمل كمدرس بالمسجد الحرام ومدرسة الفلاح وتقلد مناصب عديدة منها رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بالطائف ومدير عام للمعارف. اشتهر بقدرته على حل الخلافات بالصلح وحرصه على حقوق الناس. كان له طلاب من مختلف الأقطار. توفي رحمه الله عام 1365 هجري الموافق 1945 ميلادي (دارة الملك عبدالعزيز، 2020).

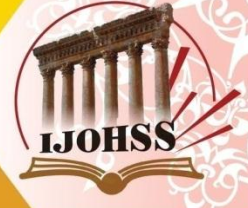


6. الشيخ إبراهيم الشورى

وُلد إبراهيم محمد الشورى في مصر عام 1322 هـ الموافق 1904م. تخرج من مدرستي دار العلوم العليا والقضاء الشرعي. بدأ مسيرته بالتدريس، ثم انتدبته الحكومة المصرية للعمل في مديرية المعارف بالسعودية، ليصبح أول مصري توفده وزارة المعارف المصرية للتدريس في الحجاز في العهد السعودي. اهتم الشورى بالعلم والثقافة، وله العديد من المؤلفات مثل "النظافة والنظام في الإسلام"، و"صحائف خالدة عن جلالة الملك عبدالعزيز"، و"صحائف خالدة عن سعود بن عبدالعزيز". تقلد الشورى عدة مناصب منها مدير المعهد العلمي السعودي في مكة، مدير إذاعة المملكة بمكة المكرمة، مستشار لوزير المالية، مدير المكتب السعودي في القاهرة، ومدير إدارة الثقافة الإسلامية برابطة العالم الإسلامي. كُلف الشورى بالعمل كمدير لمديرية المعارف بالوكالة بين عامي 1352 هـ و1354 هـ تقريباً ما بين 1933م و1935م، وكان ترتيبه السادس بين مديري مديرية المعارف، حيث سبقه في المنصب الشيخ محمد أمين فودة وخلفه السيد محمد طاهر الدباغ. توفي الشيخ إبراهيم الشورى عام 1404 هـ الموافق 1984م (يوسف، 2002).

7. السيد محمد طاهر الدباغ

وُلد محمد طاهر الدباغ في الطائف عام 1308 هـ الموافق 1897م، وتلقى تعليمه في مكة المكرمة ثم انتقل إلى الإسكندرية في مصر قبل أن يعود إلى مكة ليتلقى العلم على أيدي علماء المسجد الحرام. اهتم الدباغ بالعلم والمعرفة وألف العديد من الكتب. في عام 1915، حصل الدباغ على إجازة التدريس بعد اختبار من لجنة من كبار علماء مكة، واشتغل كمدرس في المسجد الحرام. بعد فترة من التدريس في المسجد الحرام، التحق الدباغ بمدرسة الفلاح، وهي من أقدم المدارس النظامية في الجزيرة العربية، أسسها تاجر اللؤلؤ الحاج محمد رضا علي زينل في نهاية عام 1905م في جدة وافتتح لها فرعاً في مكة المكرمة عام 1912م. سرعان ما أصبح الدباغ مديراً لمدرسة الفلاح، واشتهر بحسن سيرته، مما دفع الشريف حسين بن علي إلى تعيينه مديراً لمالية جدة ومعتمداً لمعارفها. ثم تم تعيينه وزيراً للمالية في العهد الهاشمي. كان للدباغ نشاط سياسي بارز، حيث كان أميناً للحزب الوطني الحجازي، الذي ساهم في تنازل الشريف حسين بن علي إلى ابنه علي. في عام 1924، غادر الدباغ الحجاز بعد احتدام الصراع بين الملك عبد العزيز والشريف حسين، خاصة وأن الدباغ كان محسوباً على رجالات الهاشميين في مكة المكرمة. انتقل الدباغ للتدريس في عدة دول، ومنها إندونيسيا حيث عُين مديراً لمدرسة عربية هناك. في عام 1935، أصدر الملك عبد العزيز عفواً عاماً عن جميع المبعدين، فعاد محمد طاهر الدباغ إلى السعودية، وأكرمه الملك بتعيينه مديراً لمديرية المعارف العامة، وهو المنصب الذي استمر فيه قرابة عشر سنوات. خلال فترة توليه، ساهم الدباغ في تطور التعليم في البلاد، حيث انتشرت المدارس الابتدائية في العديد من المدن. ومن إنجازاته دمج المرحلة التحضيرية والابتدائية في مرحلة واحدة مدتها ست سنوات، وهو النظام الذي لا يزال معمولاً به في المؤسسات التعليمية الرسمية في المملكة. كما عدل الدباغ المناهج الدراسية وطورها، وزاد من مقررات الهندسة ومبادئ العلوم والرسم في المدارس الابتدائية. دعم الدباغ المعهد العلمي السعودي الذي أنشئ عام 1345 هـ (1927م) بهدف إعداد معلمين مواطنين للتدريس بالمدارس الابتدائية. في عام 1937، أسس الدباغ مدرسة تحضير البعثات بمكة المكرمة، وهي مدرسة ثانوية تهدف إلى إعداد المبتعثين للدراسة في الخارج، خاصة في الجامعات المصرية، للتغلب على المشكلات التي واجهها الطلاب السعوديون في القبول والدراسة في مصر. قام الدباغ بالعديد من المشاريع لتطوير التعليم في السعودية، منها إنشاء فصول ثانوية في بعض المدارس الابتدائية، وإنشاء سكن داخلي للطلاب الوافدين للدراسة بمدرسة تحضير البعثات والمعهد العلمي السعودي، وكذلك تأسيس مدرسة خاصة بالأمرء في الرياض. أسس أيضاً دار البعثات للطلاب المبتعثين للدراسة في القاهرة والإسكندرية. في عام 1364 هـ (1945م)، تم إعفاء الدباغ من منصبه كمدير للمعارف العامة، وعُين الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع خلفاً له. تم تعيين الدباغ في مجلس الشورى في نفس العام، واستمر في المجلس حتى عام 1372 هـ بعد أن طلب التقاعد بسبب المرض. توفي محمد طاهر الدباغ في شهر رجب لعام 1378 هـ الموافق 1966م في مصر ودُفن في القاهرة (باروم، 1419هـ).



8. الشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع
الشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع الوهبي التميمي هو أحد الشخصيات البارزة في تاريخ المملكة العربية السعودية في مجال العلم والتعليم. وُلد الشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع في مدينة عنيزة عام 1300 للهجرة الموافق 1882 للميلاد. تميز منذ صغره بحبه للعلم والقراءة، وبدأ مشواره العلمي بحفظ القرآن الكريم والتحصيل في العلوم الشرعية. سافر المانع لطلب العلم، فتوجه إلى العراق واستمرت رحلته هناك أربع سنوات، ثم انتقل إلى مصر حيث درس في الأزهر الشريف لمدة ثلاث سنوات، ثم انتقل إلى دمشق وطلب العلم هناك لمدة ثلاث سنوات قبل أن يعود إلى عنيزة. وكتب المانع العديد من المؤلفات، ومن أبرزها تحقيقه مع سليمان الدخيل لكتاب "عنوان المجد في تاريخ نجد" لكبير مؤرخي نجد الشيخ العلامة عثمان بن بشر الذي يرجع نسبه إلى قبيلة بني زيد. للشيخ المانع تاريخ علمي وعملي طويل وهام ليس في السعودية فحسب، بل في كل من البحرين وقطر أيضاً. عمل على الرد على شبهات المنصرين في مدارس الإرسالية التنصيرية في البحرين التي تأسست عام 1899، وكانت تمول وتدعم الإرسالية التبشيرية الأمريكية الممولة من إحدى كنائس الإصلاح الهولندية البروتستانتية في ولاية نيوجيرسي الأمريكية. وكانت تلك الإرسالية لها الفضل أيضاً في افتتاح أول مستشفى حديث في منطقة الخليج الذي لا يزال يعمل في البحرين تحت مسمى مستشفى الإرسالية الأمريكية والذي افتتح عام 1903. كما عمل المانع في قطر قبل أن يستدعيه الملك عبد العزيز. وقد عُيّن المانع مديراً لمديرية المعارف في عام 1944م، ونجح في الإسهام في تأسيس كليتي الشريعة عام 1949م والمعلمين عام 1952م. وكان آخر مدير للمعارف العامة قبل أن تتحوّل إلى وزارة المعارف عام 1953 للميلاد، وكان أول وزير لها الأمير فهد بن عبد العزيز الذي أصبح ملكاً للبلاد في وقت لاحق (الشايح، 2013؛ العساف، 2014).

6: بداية تأسيس معتمديات المعارف:

معتمديات المعارف هي فروع لمديرية المعارف في مناطق المملكة، وهي بمثابة إدارات تعليم في وقتنا الحالي. ويعتقد السلطان (1999) أن بالرغم من أن معتمديات المعارف كانت خطوة في القضاء على المركزية في التعليم إلا أن صلاحيتها كانت محدودة ولم تقم بتخفيف الضغط على المديرية بالشكل المؤمل حيث كانت مسؤولة عن الإشراف على المدارس دون صلاحيات كبيرة. ولم تشهد تلك الحقبة توسعات كبيرة في معتمديات المعارف حيث تم تأسيس معتمدية في المدينة المنورة عام 1345هـ (1926م) رأسها عبد القادر شلبي ثم أحمد كاخى. ثم تأسست معتمدية بالمنطقة الشرقية ومقرها الدمام في عام 1356هـ (1937م) للإشراف على مدارس في مدن كثيرة وهي الدمام، الأحساء، عرعر، خط الأنابيب، الجوف، وحفر الباطن. وكان أول مدير لها محمد علي النماس. ثم تأسست معتمدية المعارف في نجد في عام 1365هـ (1946م) ثم معتمدية المعارف في أبها عام 1367هـ (1948م). وشهد العام 1369هـ (1950م) تأسيس ثلاثة معتمديات للمعارف في كل من جدة، الطائف، والقصيم. كما تم تأسيس معتمدية للمعارف في جيزان عام 1373هـ (1954م).

ب.7: إنجازات مديرية المعارف في تأسيس المدارس الحكومية:

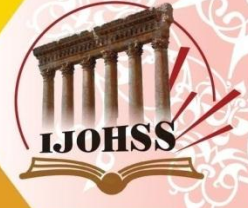
شهدت المدينة المنورة افتتاح أولى المدارس الحكومية في العهد السعودي، حيث تم تأسيس المدرسة المنصورية والمدرسة الناصرية في عام 1344 هجري الموافق لعام 1925-1926 ميلادي. في العام التالي، أي في عام 1345 هجري الموافق لعام 1926 ميلادي، تم افتتاح مدرستين حكوميتين في مكة المكرمة، الأولى هي المدرسة العزيزية التي سميت تيمناً باسم الملك عبد العزيز، وفي العام نفسه افتتحت مدرسة السعودية ومدرسة الفيصلية والمدرسة المحمدية. بعد ذلك، ازداد عدد مؤسسات التعليم العالي في مكة المكرمة. يعزى انتشار التعليم في مكة المكرمة والمدينة المنورة إلى كونهما المدينتين المقدستين في الإسلام، بالإضافة إلى وجود حركات تعليمية نظامية سابقة في العهد العثماني والعهد الهاشمي، رغم أن التعليم كان محدوداً ونسبة الأمية كانت مرتفعة. شهدت مكة أيضاً تأسيس أول مؤسسة للتعليم العالي في البلاد، وهي كلية الشريعة، في عام 1369 هجري الموافق لعام 1950 ميلادي. أما مدينة جدة، فقد شهدت افتتاح أول مدرسة ابتدائية حكومية، وهي المدرسة السعودية الابتدائية، التي كانت تقدم الدراسة في الفترتين الصباحية والمسائية منذ عام 1345 هجري الموافق 1926 ميلادي. كما افتتحت أول مدرسة حكومية في رابغ عام 1348 هجري الموافق 1929 ميلادي، وسميت بمدرسة عبد الرحمن



بن صخر. وفي نفس العام، افتتحت أول مدرسة حكومية في الطائف، وهي المدرسة السعودية. وفي عام 1346 هجري الموافق 1927 ميلادي، تم افتتاح أول مدرسة ابتدائية في ينبع، وسميت المدرسة الأميرية. وفي مدينة الخرمة، افتتحت أول مدرسة ابتدائية عام 1369 هجري الموافق 1950 ميلادي. أما في مدينة الوجه، فتم افتتاح أول مدرسة ابتدائية عام 1345 هجري الموافق 1926 ميلادي (السلمان، 1999).

أما عن المدارس الحكومية في الرياض، فقد كانت أول مدرسة حكومية هي مدرسة الأمراء التي تأسست عام 1356 هجري الموافق 1937 ميلادي وكانت مخصصة لأبناء الملك عبد العزيز. في نفس العام، تأسست أول مدرسة حكومية للأهالي وهي مدرسة ولي العهد، وكانت مدرسة ابتدائية. تبع ذلك افتتاح المزيد من المدارس في الرياض، ففي عام 1361 هجري الموافق 1942 ميلادي تم افتتاح المدرسة العزيزية في حي الظهرية. وبعد عودة الملك عبد العزيز من زيارته التاريخية إلى مصر ولقاءه بالملك فاروق والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في البحيرات المرة بقناة السويس على متن البارجة العسكرية في مطلع عام 1946، جمع أهالي الرياض مبلغًا ماليًا لإقامة حفل تكريمي للملك، لكنه قرر أن يُخصص المبلغ لتأسيس مؤسسة خيرية، وتم الاتفاق على إنشاء مدرسة في حي البطحاء سميت بالمدرسة التذكارية في عام 1367 هجري الموافق 1948 ميلادي. توالى افتتاح المدارس في الرياض، حيث افتتحت المدرسة الفصيلية في الشميسي عام 1359 هجري الموافق 1940 ميلادي. وافتتح عدد من المدارس الأخرى في البلديات النجدية. في الخارج، تم افتتاح أول مدرسة عام 1362 هجري الموافق 1943 ميلادي وسميت المدرسة السعودية. في الدلم، تأسست أول مدرسة حكومية عام 1365 هجري الموافق 1946 ميلادي. وفي الحريق، تأسست أول مدرسة ابتدائية حكومية عام 1370 هجري الموافق 1951 ميلادي باسم المدرسة السعودية. في جلال، بدأ التعليم الحكومي عام 1368 هجري الموافق 1949 ميلادي. في شقراء، تأسست أول مدرسة حكومية عام 1360 هجري الموافق 1941 ميلادي وسميت فيما بعد الصديق. في الأفلاج، انطلقت أول مدرسة حكومية عام 1369 هجري الموافق 1950 ميلادي. في الدوامي، شهدت أول مدرسة حكومية عام 1368 هجري الموافق 1949 ميلادي. في الزلفي، افتتحت أول مدرسة حكومية عام 1367 هجري الموافق 1948 ميلادي. في ثادق، تأسست أول مدرسة عام 1368 هجري الموافق 1949 ميلادي باسم مدرسة ثادق الابتدائية. وهناك مجموعة من البلديات النجدية سبقت الرياض في افتتاح المدارس. ففي المجمعة، كان هناك مدرسة أهلية تحولت إلى مدرسة حكومية في عام 1356 هجري الموافق 1937 ميلادي. في بريدة، تحولت مدرسة أهلية أسسها الأستاذ عبد الله بن سليم إلى مدرسة حكومية لاحقًا وعُين مديرًا لها. في عنيزة، تحولت مدرسة أهلية أسسها الأستاذ صالح بن صالح إلى مدرسة حكومية عام 1356 هجري الموافق 1937 ميلادي. في الرس، بدأ التعليم الحكومي عام 1363 هجري الموافق 1944 ميلادي. في البكيرية، افتتحت أول مدرسة ابتدائية عام 1366 هجري الموافق 1947 ميلادي وسميت بالمدرسة العزيزية. في المذنب، تأسست أول مدرسة عام 1368 هجري الموافق 1949 ميلادي. في البدائع، تأسست مدرسة عام 1369 هجري الموافق 1950 ميلادي وسميت المدرسة السعودية. في الشماسية، افتتحت أول مدرسة حكومية عام 1368 هجري الموافق 1949 ميلادي. في الجوعان، افتتحت أول مدرسة حكومية باسم مدرسة عيون السعودية عام 1369 هجري الموافق 1950 ميلادي. في حائل، افتتحت أول مدرسة ابتدائية عام 1356 هجري الموافق 1937 ميلادي وتولى إدارتها عبد الخالق عامر (السلمان، 1999).

وفي المنطقة الشرقية، وفي الجبيل، شهد عام 1357 هجري الموافق 1938 ميلادي افتتاح أول مدرسة ابتدائية. في الخبر، افتتحت أول مدرسة حكومية عام 1360 هجري الموافق 1941 ميلادي. في القطيف، تأسست المدرسة الابتدائية عام 1357 هجري الموافق 1938 ميلادي ولكن بسبب ضعف الإقبال أغلقت وأعيد افتتاحها في عام 1367 هجري الموافق 1948 ميلادي. في الأحساء، تأسست أول مدرسة ابتدائية حكومية عام 1356 هجري الموافق 1937 ميلادي في الهفوف وسميت مدرسة القدس الابتدائية، وفي عام 1368 هجري الموافق 1949 ميلادي تأسست مدرسة عثمان بن عفان. ثم أسست مدرسة فلسطين في عام 1370 هجري الموافق 1951 ميلادي وافتتحت أول مدرسة ابتدائية في الدمام عام 1370 هجري الموافق 1951 ميلادي. وشهدت مدينة طريف شمال المملكة افتتاح أول مدرسة حكومية عام 1371 هجري الموافق 1952 ميلادي. وفي عام 1372 هجري الموافق 1953 ميلادي، تم إنشاء مدارس ابتدائية في كل من رفحاء وعرعر. وفي عام 1373 هجري الموافق

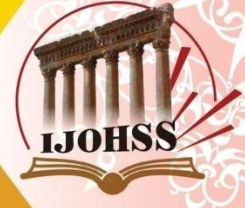


1954 ميلادي، تأسست مدرسة في الليلة. وفي منطقة تبوك، كانت أول مدرسة ابتدائية في تبوك هي المدرسة السعودية، وافتتحت عام 1360 هجري الموافق 1941 ميلادي. وفي عام 1362 هجري الموافق 1943 ميلادي، افتتحت أول مدرسة ابتدائية حكومية في سكاكا، وسميت مدرسة الملك عبد العزيز. وفي منطقة الباحة، شهدت بلدة الظفير افتتاح أول مدرسة حكومية عام 1353 هجري الموافق 1934 ميلادي. وفي منطقة عسير، افتتحت أول مدرسة ابتدائية في مدينة أبها عام 1355 هجري الموافق 1936 ميلادي، وسميت أيضاً بالمدرسة السعودية. وفي نجران، تم افتتاح أول مدرسة حكومية عام 1366 هجري الموافق 1947 ميلادي، وسميت بالمدرسة السعودية. كما افتتحت أول مدرسة في بيشة عام 1372 هجري الموافق 1953 ميلادي. وفي جيزان، افتتحت أول مدرسة حكومية عام 1355 هجري الموافق 1936 ميلادي، وسميت بمدرسة الملك عبد العزيز. وفي القنفذة افتتحت أول مدرسة عام 1364 هجري الموافق 1945 ميلادي، وسميت بمدرسة الكدوة الابتدائية. يلاحظ أن معظم المدارس الابتدائية الأولى كانت تسمى بالمدرسة السعودية، مما يعكس التوجه الوطني نحو توحيد التعليم في المملكة (السلطان، 1999).

ونجحت مديرية المعارف في تحقيق قفزة في التعليم الحديث بشكل عام. فبحلول عام 1952، وقبل تحويل مديرية المعارف إلى وزارة المعارف بسبب كثرة أعمالها والتوسع في نشر التعليم الحديث وزيادة عدد السكان، بلغ إجمالي عدد المدارس الحكومية 306 مدرسة ابتدائية بها حوالي 39,920 طالب يقوم بتدريسهم 1,472 معلم. كما فتحت المديرية عشرة مدارس ومعهد ثانوي، بلغ عدد طلابها 1,650 يقوم بتدريسهم 175 معلم، بالإضافة إلى افتتاح مدرسة صناعية واحدة وثلاث مدارس ليلية لتعليم اللغة الإنجليزية وتأسيس مؤسستين تعليم عالٍ هما كلية الشريعة وكلية المعلمين في مكة المكرمة (السلطان، 1999؛ وزارة المعارف، 2003).

المراجع

1. البشر، سعود، أ. أيوب واعلي، أ. سياكا ويدراوغو، العريفي، الزهراني، & ال خالص. (2024). الإشراف التربوي وتطوره في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية حتى عام 2019م. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، (105)، 179-195.
2. باروم، محمد. (1419). محمد طاهر الدباغ. مجلة دارة الملك عبدالعزيز. العدد 3 السنة 24
3. البلادي، امل. (2021). كامل القصاب و دوره السياسي والعلمي 1345هـ/1926م-1346هـ/1927م. *Albaydha University Journal*, 3(1), 89-111.
4. التكريتي، حارث & الجنابي، ليث. (2020). المدارس الرشيدية في العراق 1869-1918. مجلة وميض الفكر للبحوث الفكر للبحوث
5. حمزة، فؤاد. (1967). البلاد العربية السعودية. الطبعة الثانية. مكتبة النصر الحديثة. الرياض، السعودية
6. الزهراني، حصة. (2006). التعليم في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز ال سعود دراسة تاريخية. دارة الملك عبدالعزيز
7. زيلمي، ضاوية، و عكاك، عبدالغنى. (2021). الشيخ محمد رحمت الله الهندي وأساليبه العلمية في نقد الكتاب المقدس. مجلة آفاق للعلوم، مج6، ع3، 372 - 380. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1213966>
8. السباعي، أحمد. (1999). تاريخ مكة دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمارة. دارة الملك عبدالعزيز. الرياض، السعودية
9. السلامة، محمد. (2020). التعليم النظامي في البدائع في عهد الملك عبدالعزيز. مجلة العلوم العربية والانسانية. م13، ع4.
10. السلامة، محمد. (2020). التعليم النظامي في البدائع في عهد الملك عبدالعزيز 1368هـ-1373هـ/1949م-1953م. مجلة العلوم العربية والإنسانية، 13(4).
11. السلطان، محمد. (1999). التعليم في عهد الملك عبدالعزيز. دارة الملك عبدالعزيز. الرياض، السعودية
12. سنبل، س. (2011). دور حافظ وهبه في رسم سياسة المملكة الخارجية بالمملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز. مجلة كلية التربية. بورسعيد، 9(9)، 61-79.



13. سندی، سليمان بكر. (1978). تطور التعليم بوزارة المعارف خلال 25 عاماً.مجلة التوثيق التربوي، ع 15 ، 4 - 23 . مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/20881>
14. الشايع، عبدالاله.(2013).العلامة الشيخ محمد عبدالعزيز بن مانع سيرته ،جهوده، فكره الادارى والتربوي. دار الصميعي. السعودية
15. الشبيلي، عبدالرحمن.(2019).حافظ وهبة النسر المهاجر. صحيفة الشرق الأوسط.
16. صحيفة أم القرى. (1926). العدد 66 . مسترجع من موقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات
17. صحيفة أم القرى. (1926). العدد90 . مسترجع من موقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات
18. صحيفة أم القرى. (1926). العدد91 . مسترجع من موقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات
19. صحيفة أم القرى. (1927). العدد 137 . مسترجع من موقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات
20. صحيفة أم القرى. (1927). العدد 138 . مسترجع من موقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات
21. صحيفة أم القرى. (1929). العدد 214 . مسترجع من موقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات
22. صحيفة أم القرى. (1929). العدد212 . مسترجع من موقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات
23. صحيفة أم القرى. (1929). العدد213 . مسترجع من موقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات
24. صحيفة أم القرى. (1940). العدد791 . مسترجع من موقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات
25. صحيفة أم القرى. (1940). العدد792 . مسترجع من موقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات
26. العثيمين، عبدالله.(2005). تاريخ المملكة العربية السعودية. الطبعة الثالثة عشر. مكتبة العبيكان. الرياض السعودية
27. العساف، منصور، (2014)، الشيخ محمد المانع ،كاد المعلم أن يكون رسولاً، جريدة الرياض، الرياض، العدد،
28. الغامدي، حمدان & عبدالجواد، نور الدين.(2015). تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. الطبعة الرابعة. مكتبة الرشد. الرياض ، السعودية.
29. الفقيه، عبدالعزيز.(1994). المدرسة الصولتية بمكة المكرمة دراسة تاريخية وصفية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أم القرى
30. الكنانى، حامد.(2023). حافظ وهبة الذي نفاه الإنجليز وأعادة السعوديون للندن. صحيفة اندبندنت عربية
31. مقادمي، فيصل.(1985). التعليم الأهلي للبنين في مكة المكرمة: تنظيمه والإشراف عليه.. رسالة ماجستير ، جامعة ام القرى
32. وزارة المعارف. (2003). موسوعة تاريخ التعليم في المملكة. مطابع الوزارة.
33. يوسف، عماد & أمين غانم محمد. (2018). السياسة التعليمية في عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (1926-1953). 14. College of Basic Education Researches Journal, (4).